وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

قانون السيناتوس كونسيلت 22 افريل 1863م

وآثاره على الجزائريين

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- صفية لمواسي

- هبة زغدودي

اشراف الأستاذ الدكتور :

-عبد الكريم قرين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
الحواس غربي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
ياسر فركوس	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية 2021-2022م

(وفوق كل ذي علم عليم)

صدق الله العظيم

سورة يوسف: الآية 76

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

نحمد الله ونشكره على فضله ونعمته في إتمام هذا البحث المتواضع.

ومما يدعونا واجب الوفاء والعرفان بالجميل، أن نتقدم بالشكر العميق إلى أستاذنا الفاضل المشرف الرسمي على بحثنا **عبد الكريم قرين** الذي لم يبخل علينا بمعلوماته القيمة وآراءه الصائبة، كما نتوجه بشكر خالص إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا على إتمام البحث.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة قسم التاريخ الذين أطرونا خلال المسار الجامعي ومتمنين أن يوفقهم الله في عملهم وأن يزيدهم فوق دراجاتهم درجات علمية أكبر مما عندهم.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إننا في هذه الحياة على الأغلب ندين لكثير من الناس الذين علمونا خلال المسار الدراسي ولعل أصغر شيء يمكننا فعله من أجلهم هو شكرهم.

أنا أنتهز هذه الفرصة لشكر كل من كان له دورا في تعليمي وبلوغي هذا المستوى

وأبتدئ بشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى وعلى نعمه الكثيرة التي رزقني إياها.

إلى من أنارا لي درب العلم والمعرفة وحرصا عليا منذ الصغر واجتهدا في تربيتي والاعتناء بي والديا الحبيبان أرجو لكما دوام الصحة والعافية.

إلى إخوتي وكل أفراد عائلتي فردا فردا.

إلى كل أصدقائي وزملائي بالدراسة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

صفية

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى معنى الحب والحنان والأنس والأمان إلى بسمة الحياة وسر

الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى اغلب الحبايب

"أمي.....أمي " أمي.....أمي"

إلى تاج راسي وقرة عيني، إلى صاحب الفضل الجزيل

والدعم المتواصل إلى من خطى لي المبادئ والأخلاق على

صفحة بيضاء "أبي العزيز."

إلى جميع الأصدقاء والأهل والأحباب

إلى من هم في قلبي ولم يكتبهم قلمي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إلى كل من يساهم في نشر رسالة العلم والدين

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

هبة

المقدمة

المقدمة

اختلفت أشكال و أساليب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال , الا أن الغاية واحدة و هي القضاء على كيان الدولة الجزائرية , و فرض السيطرة عليها و لتحقيق أهدافها عملت على جلب المستوطنين الى أرض الوطن لاستنزاف خيرات الجزائر و محاربة المقاومة الوطنية عن طريق الإجراءات التعسفية و القوانين القمعية , فمنذ 1830م شرعت في سن مجموعة من القوانين التي تعمل لصالح فرنسا و تتعارض مع المصالح الجزائرية , فبمجرد أن وضعت أقدامها في الجزائر سعت إلى تجريد الأهالي من أملاكهم و ذلك بتحويل الملكية الجماعية الى الملكية الخاصة .

فبالإضافة الى القوانين التي أصدرتها فرنسا هناك مجموعة من المراسيم و القرارات التي استهدفت ضم المزيد من الأراضي و توفير المساحات اللازمة لاستيعاب المهاجرين الأوروبيين و تأمين مصدر العيش لهم، ومن أهم القرارات التي شكلت خطورة على مستقبل ملكية الأرض في الجزائر نجد قانون السيناتوس كونسيلت 22 افريل 1863م، الذي اعتبرته الإدارة الاستعمارية الوسيلة الانجح لتسهيل مهمتها في السيطرة على الأراضي و تحقيق غاية الاستعمار وهو موضوع مذكرتنا .

1- أسباب اختيار الموضوع :

دفعتنا لاختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب:

-الرغبة الذاتية في التطرق لهذا الموضوع خاصة أنه يتناول الجانب العقاري الذي تقل فيه الدراسات.

-تخصصنا في مجال التاريخ المعاصر أيضا أوجد لدينا الدافع لاختيار الموضوع.

-الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع، حيث أنه يلقي الضوء على أهم القوانين التي استعملتها فرنسا في مصادرة الأراضي.

2-الإشكالية:

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح إشكالية تتمثل في دراسة السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر والتي تجسدت في قانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م، فما هي أهم إنعكاسات السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر؟

ويندرج تحتها عدة تساؤلات فرعية والمتمثلة في:

-ماذا نعني بالقرار المشيخي 22 أفريل 1863م وماهي ظروف صدوره ؟

-فيما تجسدت أهم ردود الفعل حول القانون؟

-وماهي الآثار المترتبة عن القانون؟

3- مناهج الدراسة:

من أجل مناقشة الإشكالية التي سبق صياغتها، والإجابة عن بقية التساؤلات استلزمت الدراسة إتباع المناهج التالية:

المنهج التاريخي الوصفي :تم استخدامه نظرا لما تحتمه طبيعة المواضيع التاريخية، من أجل الوقوف على أهم المحطات التاريخية في إطارها الزماني والمكاني ومن أجل تقرير الأحداث وذكر الوقائع وتتبع تسلسلها وترتيبها، فعلى سبيل المثال تم استخدامه في ذكر ظروف صدور القانون أو لوصف طريقة أهدافه، وردود الفعل حوله.

المنهج التحليلي :وذلك لتحليل مضمون القرار المشيخي والغاية التي كانت ترمي اليها الإدارة الاستعمارية من ورائه بالإضافة الى الانعكاسات التي خلفها على المجتمع الجزائري.

4- خطة البحث

وللإحاطة بالموضوع من جوانبه المختلفة، وللإجابة كذلك على تلك الإشكالية قمنا بهيكلة الموضوع وفق خطة تتألف من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

- أما الفصل الأول: معنون بترجمة لحياة نابليون الثالث فتطرقنا الى نبذة او لمحة على أهم شخصية والتي كانت سببا في صدور القانون وكيف كانت سياسته وكيف تم بعث رسالة منه الى الماريشال بيليسي.
- أما الفصل الثاني: المعنون بقانون السيناتوس كونسيلت 1863م فقد خصصناه لتطرق لظروف صدور القانون ومحتوى القانون أو مضمونه بالإضافة الى أهداف القانون.
- أما الفصل الثالث: حاولنا تسليط الضوء على أهم المواقف الناجمة عن القانون وحول آثاره الإجتماعية والإقتصادية التي تهدد بنية الجزائريين.

5- أهم المراجع المستخدمة:

تنوعت المراجع والتي استخدمناها في معالجة هذا الموضوع وإعداده بين كتب والرسائل الجامعية ومجالات وغيرها، ومن أهمها:

-عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962.

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م.

- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954.

أما عن الرسائل الجامعية اعتمدنا عليها:

-صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930.

-بسمة غربي, قانون السيناتوس كونسيلت 1863م و آثاره الإجتماعية و الإقتصادية على الجزائر.

-نور الدين إيلال, قانون سيناتوس كونسلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية.(1914 – 1863)

أما بالنسبة للإحاطة بالمجلات فقد اعتمدنا على:

-صالح حيمر، قانون السيناتوس كونسيلت 1863م حول الملكية العقارية في الجزائر.

6- الصعوبات والعوائق

لا يخلو أي بحث من العوائق والصعوبات، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز مذكرتنا هي:

- قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع بشكل ممنهج ومعمق.

-التباين في المعلومات وإختلافها من مرجع الى اخر.

-صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية وذلك لما تتطلبه من مهارات ووقت.

الفصل الأول : ترجمة لحياة نابليون الثالث

المبحث الأول : نبذة عن نابليون الثالث

المبحث الثاني : سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر

المبحث الثالث : رسالة نابليون الى الماريشال بليسي

المبحث الأول: نبذة عن نابليون الثالث

هو شـــارل لويس نابليون ولد في 20 افريل 1808 م، بباريس وهو ابن نابليون لويس بونابرت ملك هولندا، وابن شقيق نابليون الأول، تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الامبراطوري 1815م.[1]

إلتحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية.

ففي عام 1816م صـــدر قانون بنفي أســرة بونابرت من فرنســا فقضـــى لويس بونابرت شبابه في إيطاليا وألمانيا وسويسرا.[2]

حاول الإطاحة بحكومة لويس فيليب الملكية عام 1836م في ستراسبورغ ثم أعاد محاولته في بولونيا عام 1840م، جراء ذلك سجن بحصن إسمه هام، لكنه تمكن من الفرار الى إنجلترا عام 1846م هذه المرحلة كتب الأفكار.

النابوليونية 1839م، جاعلا من ســـيرة عمه مثلا، كما كتب إنقراض الفقر 1944م مقترحا العمل على وضع حد للفقر والألم.[3]

---

[1] نادية طرشون، "**سياسة نابليون الثالث العربية**"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، العدد 26 مارس 2017, السنة التاسعة، ص8.

[2] محمد قاسم، حسني حسين، **تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا(من عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى)**,مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، ط6, 1929 , ص 150.

[3] المرجع نفسه، ص 151.

فعندما إنتهت الثورة في فرنسا سنة 1848م، رأى لويس فرصة جديدة لتحقيق أمله، فعاد الى بلاده وأخذ يستخدم إسمه والمبادئ التي كان ينادي بها عمه، ثم إنتخابه في المجلس وبفضل شهرته أنتخب رئيسا وفاز بخمسة ملايين ونصف المليون صوت من سبعة ملايين ونصف المليون مقترع وأدى اليمين للجمهورية.

ففي شهر ديسمبر 1851م إستطاع ان يجمع كل الصلاحيات بين يديه وأعلن نفسه إمبراطورا عام 1852م، حيث كان مسيرا للتغيرات السياسية الأوروبية. [1]

وقد تميزت فترة حكمه بصفتين منها:

-إمبراطورية سلطوية: حيث ظهرت سياسات نابليون الداخلية متضاربة، حيث حكم حكما ديكتاتوريا وكان محاط بمغامرين غير أمناء ورغم إمكانية تصويت كل الرجال إلا أن سلطات الهيئة التشريعية كانت غير نافذة كما فرض على الصحافة عدم نشر أي مناقشات.

-إمبراطورية ليبيرالية: في الوقت الذي تحول فيه نابليون بعد 1860م الى تكوين إمبراطورية ليبيرالية، كان الوقت قد فات، وفي عام 1869م نشر ليون جاميتا بيان بلفيل مطالبا بديموقراطية جذرية، حينها تيقن نابليون مشاكل عصر الصناعة.[2]

[1] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)**، دار المعرفة الجامعية ,2000, ص ص 90, 93.

[2] فاطمة الزهراء لفيف، سعاد خليفي، **سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر (1852-1870)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى , 2014 , ص30.

-الشؤون الخارجية: كان من بين الأوائل الذين اقترحوا نزع السلاح العالمي وحاول تسوية الأوضاع من خلال المؤتمرات الدولية وتعاطف مع المطالبين بالقومية وأدى دورا فعالا في يد مد المساعدة باستقلال رومانيا وتوحيد إيطاليا.

أعلن نابليون ان إمبراطورية تعني السلم، حيث قاد فرنسا نحو سلسلة متتالية من المغامرات الفاشلة في بلدان أخرى، ففي سنة 1849م ساعد نابليون على إسقاط الجمهورية الكاثوليكية وإعادة البابا.

كما التحق بإنجلترا وتركيا 1854م في حرب القرم ضد روسيا ووعد سرا في سنة 1859م بمساعدة الكوت دي كافور على إخراج النمساويين من إيطاليا مقابل التعهد على تسليم نيس و سافوي كما ساعد الشعب البولندي في ثورته 1863م ضد روسيا وحاول مساعدة.

ماكسيم يليان ليصبح إمبراطور على المكسيك لكنه لم ينجح واغتيل ماكسيم يليان رميا بالرصاص 1867م. [1]

[1] فاطمة الزهراء لفيف، سعاد خليفي، المرجع السابق , ص 30.

أما فيما يخص تسميته بنابليون الثالث فهذا نتيجة للحركة النابليونية التي كانت تتطلع الى استعادة أحد أفراد أسرة نابليون العرش وفق قانون الإرث النابليوني , فكانت لهم أربعة اختيارات كان نابليون الثاني الذي ترعرع معهم معظم حياته بموجب أحكام السجن الظاهري في فيينا , و هذا ما أدى بهم الى اختيار الشقيق الأكبر جوزيف بونابرت و لويس بونابرت , أما لوسيان و ذريته قد استبعدوا ذلك بسبب معارضتهم لنابليون الأول و قد كان جوزيف ليس لديه أطفال ذكور ,و بموت نابليون الثاني في 1832م و موت الشقيق الأكبر 1831م ,لم يبقى سوى لويس بونابرت و بهذا يكون ولي العهد في سلالة بونابرت هو شارل لويس نابليون .

إستسلم نابليون الثالث في 02 سبتمبر 1870م مع الالزاس و أسقط اللوريين بتاريخ 09 جانفي 1873م بإنجلترا. [1]

[1] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 93.

المبحث الثاني: سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر

إتبعت فرنسا إتجاه الجزائر خلال الجمهورية الثانية سياسة مضطربة، فقد شجعت الحكومة الفرنسية جيشها منذ مطلع الخمسينات الى إتباع أسلوب الأرض المحروقة وطرد السكان من مناطق سكناتهم وإحراق العشرات من القرى وقطع آلاف الأشجار من التين والزيتون التي هي مصدر غذائهم، أملا في قهرهم وإرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية .[1]

بعدما تم إنتخاب لويس نابليون في شهر ديسمبر 1848م غير مجرى الأمور لأن الجمهوريين اليساريين كانوا يظنون أنه يستخدمهم ويعمل على تحقيق مطالبهم فأيدوه، لكن نابليون قام بانتهاج سياسة خاصة به مخالفة لسياسة عمه نابليون بونابرت الأول [2], حيث قام بالإستعانة بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من أجل المحافظة على الإستقرار والأمن والتخلص من أعدائه، وعمل على كسب تأييد الجيش والشرطة وكبار المسؤولين في الدولة.[3]

ففي سنة 1851م صدر قانون يهدف الى تنظيم عمليات تمليك أراضي الأوروبيين[4].

---

[1] نابليون بونابرت الأول : ولد في 15 أغسطس 1769م في مدينة اجاكسيو من أعمال جزيرة كورسيكا، اشتهرت بعدة انتصارات من بينها في ايطاليا والنمسا واشهرهم حملته على مصر .ينظر :أحمد حافظ عوض، **نابليون بونابرت في مصر**، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012، ص 126.

[2] عمار بوحوش , **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م** , دار الغرب الإسلامي , بيروت , ص 126.

[3] المرجع نفسه , ص 127.

[4] يحي بوعزيز, **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2007 ,ص 15.

ثم إتجهت حكومة الإمبراطورية الى تشجيع الإستيطان الرأسمالي بواسطة الشركات الرأسمالية، فقد حصلت 51 شركة رأسمالية على 50 ألف هكتار، خلال 10 سنوات وحصل المهاجرين الأوروبيين على حوالي 250 ألف هكتار [1].

في حين حصلت الشركة العامة الجزائرية عام 1865م على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار، وأغلبها في مقاطعة قسنطينة، وحصلت جمعية الغابات على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها لمدة تسعين عاما.[2]

غير أنها باعت إمتيازها هذا الى 30 مستوطنا أوروبيا، غير أنه كان من المستحسن أن تعمل هذه الشركات على إستغلال الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر، لكنها لم تعمل بذلك، واستحسنت إستخدام الأهالي بأجور قليلة بأعداد كبيرة لتوفير المزيد من الأرباح ومن أجل المستوطنين أكثر رخاء تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا.

ومن خلال سياسة الإدماج ,لقد أعطى نابليون الثالث إنطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا [3].

[1] يحي بوعزيز , المرجع السابق , ص 16.

[2] المرجع نفسه , ص 16.

[3] عمار بوحوش , المرجع السابق , ص 127.

و قد أكدت هذه الحقيقة علانية في خطابه المشهور بمدينة "بوردو الفرنسية "سنة 1852م حيث أعلن أن هناك مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا يجب ادماجها في فرنسا,

و عندما أراد الفرنسيون أن يسلطوا نفوذهم في مختلف مناطق الجزائر , فواجهتهم العديد من الصعوبات , من بينها إمتناع الجزائريين مد يد المساعدة معهم و بذلك قرر الجيش الفرنسي إنشاء هيئة خاصة بجمع المعلومات عن الجزائريين و جعل هذه الهيئة حلقة وصل بين الجزائر و فرنسا[1] .

وهذا ما أدى بنابليون الثالث بطلب من الماريشال فيون((vaillant، وزير الخزينة يمضي مرسوما يتعلق بإنشاء المكاتب العربية بصفة رسمية او تحت إسم مكاتب الشؤون العربية، فجاء هذا التعيين طبقا لجملة من المستجدات نذكر منها:

-كثرة الأراضي التي استولى عليها الاستعمار، خاصة في اقليمي قسنطينة ووهران.

-تطبيقا لما جاء في مرسوم 12 سبتمبر 1853م الذي نص على وضع أغلب السكان الأصليين تحت التصرف المباشر لسيادة والي الولاية. [2]

[1] عمار بوحوش المرجع السابق ,ص 129.

[2] احميدة عميراوي , **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث** , دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر , 2005, ص 115.

-نجاح السياسة التي مارستها مكاتب الشؤون العربية في إدارة شؤون السكان وعلى هذا الأساس تم التوسيع في المكاتب العربية[1] فارتفع عددها من 40 مكتب عام 1857م ليصبح 206 ضابط عام 1866م، ويضم كل مكتب: رئيس، ضابط، مسؤول، ضابط مسؤول عن دفع الكفاءات المالية، مترجمان، ضابط صف، خوجة(كاتب عربي),وكيل للضياف وحاجبان(شاويش) . [2]

من المهام الرئيسية لمدير كل مكتب تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارية المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القادة ورؤساء العشائر الجزائريين في حين لا وجود لأي أخطاء او مخالفات، فبإمكانها اتخاذ الإجراءات اللازمة اتجاه ذلك الانسان الذين يرونه مذنبا[3].

[1] المكاتب العربية : تعرف بانها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة في القبائل بصفة دائمة , و ذلك بإدارة عامة و منتظمة , و كذلك تهيئة السبل بالاستيطان الفرنسي , و ذلك عن طريق توفير الامن العام و حماية كل المصالح الشرعية و زيادة الرخاء لدى الأهالي , و هذا التعريف يعود الى الضابط الفرنسي" دوماس " ينظر : عبد الحميد زوزو , **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث** , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر , 1984م , ص 177.

[2] احميدة عميراوي , المرجع السابق , ص 115.

[3] بشير بلاح , **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989م** , دار المعرفة , الجزائر , 2006 , ص 141.

كما قام نابليون الثالث بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات[1] في 24 جوان 1858م وعين على رأسها جيروم نابليون أصغر اشقاء نابليون بونابرت وتكمن مهام هذه الوزارة فيمايلي:

-توحيد جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة.

-أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر.

-إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر حيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم.

وهذا بالإضافة الى ثلاث إدارات رئيسية هي:

1. إدارة الشؤون الداخلية.
2. إدارة الشؤون المالية.
3. إدارة الشؤون العسكرية.[2]

[1] وزارة الجزائر و المستعمرات : مهمتها الأولى توحيد المصالح الحكومية و الهيئات التي تعمل في الجزائر بحيث تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة , مهمتها الثانية نقل مهام الحاكم العام و تتخذ القرارات في مقرها الموجود في باريس , مهمتها الثالثة إعادة تنظيم الأمور في الجزائر , ينظر ,عمار بوحوش , المرجع السابق , ص 127.

[2] المرجع نفسه , ص 128.

كنتيجة لمطالب المعمرين بمزيد من الأراضي و ضغطها الكبير على السياسة الإمبراطورية، تأسست وزارة القطر الجزائري في 24 جوان 1858م بهدف تحقيق مصالح المعمرين، اذ تم إلغاء منصب الحاكم العام , لكن هذه الوزارة لم تستمر سوى عامين , حيث قدم نابليون استقالته في 07 مارس 1859م ليخلفه الكونت دي شاسلوب compte de chasseloup laubat والذي لم يكن انجح من سابقه.

بعد فترة قصيرة قام فيها روهي Rouher بالنيابة كوزير للفلاحة والتجارة, كان "شاسلوب "يختلف عن نابليون فقد إلتزم بالسياسة الاستعمارية الرأسمالية التي تتجاوب مع أفكار الامبراطور نابليون الثالث، لم يعارض الإستيطان إلا أن إصلاحات نابليون كانت مستوحاة من عداوته لنظام السيف، حيث تبنى فكرة المعمرين بالملكية الفردية[1].

ذلك أن المعمرين كانوا يرغبون في حكومة مستقلة بالقطر الجزائري حسب مزاجهم، أي كانوا يرفضون بشدة كل استبداد عسكري[2].

[1] CH.A ,Julien.Histoire de l'algerie contemporaine ,paris ,1964,p 405.

[2] A-Rey Goldzeiguer ,le naume arabe,la politique Algèrienne de napolèon 3,1861-1870, Alger , 1977, p 70.

و خلال السنتين اللتين استمرت فيها وزارة القطر الجزائري، تم الموافقة على 4600 قطعة أرضية تدخل في إطار الهبات و 17 مركزا إستيطانيا بمقاطعة الشرق منها: مركز هنشير السعيد غالييني، و قاستي على بعد 19 و 34 كلم في الشمال الغربي لمدينة قالمة و مادجيبة بمقربة من الخروب، و مجاز الصفا على بعد 9 كلم في الجنوب الشرقي من قرية دفيفي على بعد 32 كلم في الشمال الغربي من مدينة سوق اهراس، ولامبلاش على بعد 12 كلم شرق مدينة قسنطينة، الخروب و أولاد رحمون على بعد 16 و 28 كلم في الجنوب الشرقي.[1]

ومن هنا نلاحظ معارضة شديدة من طرف العسكريين وضباط المكاتب العربية الذين يعلوه، ويقرر القيام بأول زيارة له الى الجزائر سنة 1860م للإطلاع على أحوال المستعمرة، حيث قام بعد ذلك بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 24 نوفمبر 1860م والعودة الى النظام العسكري من جديد ثم قام بتعيين الماريشال بيليسي[2]، حاكما عاما جديدا على الجزائر[3].

---

[1] CH.A ,Julien.opcit,p 417.

[2] بيلسي :ولد في منطقة ماروم في 06 نوفمبر 1794 م، وتوفي في الجزائر في 22 ماي 1864 م ، تقلد مناصب عديدة، خريج المدرسة العسكرية" سان سير "، تولى منصب حاكم الجزائر في الفترة **1860-1864**ينظر,كمال بن صحراوي , **معجم المقاومة الجزائرية عند بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19م – أماكن – احداث , معارك** ,منشورات الفا للوثائق , الجزائر ,2020, ص 68.

[3] صالح حيمر , **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ,جامعة الحاج لخضر ,باتنة , 2014م, ص 113.

حيث سار الماريشال بيليسي على طريقة راندون التي تتعلق بمصادرة الأراضي ودعم التوسع الاستعماري من خلال مد الطرق المعبدة والسكك الحديدية.

ومن هنا نلاحظ أن نابليون الثالث إقتنع بفكرة المملكة العربية[1] , ففي سنة تم التنازل عن 251556 هكتار جديد , و إرتفع عدد السكان الريفيين الى 86538 شخص و هنا فالزيادة السكانية لم تكن متناسبة و متماثلة مع المساحات المتنازل عنها و ذلك أن المضاربة في الأراضي قد عطلت و عرقلت جهود الإستيطان .[2]

عمل الإستيطان الأوروبي تناقضا كبيرا بين الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين كما حاول نابليون الثالث أن يخفف من حدته بما أطلق عليه إسم المملكة العربية، أراد أن يجعل نفسه حاكما بين المستوطنين و الجزائريين ,فقد جاء في رسالته المشهورة الى الحاكم العام بيليسي في 6 فيفري 1863م بالزام إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم و نهبهم و السيطرة عليهم بل من أجل جلب منافع الحضارة لهم , فالجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة , بل هي مملكة عربية و يجب خلق المساواة بين العنصر الأوروبي و العنصر الجزائري , المساواة في الحماية الإمبراطورية .[3]

---

[1] المملكة العربية : و تعني سياسة نابليون الثالث التي تدعو بضرورة جمع المجتمع الجزائري في المجتمع الأوروبي بالجزائر عن طريق جملة من الإجراءات الذهنية و المادية للوصول الى إقامة مجتمع تشاركي ينظر .بشير بلاح , المرجع السابق , ص 143.

[2] صالح حيمر , السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930), المرجع السابق, ص 113.

[3] صالح عباد ,**الجزائريين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**, ديوان المطبوعات الجامعية , قسنطينة , 1984, ص 429.

و كوننا سوف نتطرق الى الرسالة التي بعثها نابليون الثالث الى الحاكم العام بيليسي نحاول أن نشير إلى فترة حكم بيليسي بما أنها متعلقة بالرسالة , فالمعروف عن بيليسي (1794-1864) درس في الاكاديمية العسكرية "لافلاش و سان سير " شارك في حملة اسبانيا 1823م و حملة الجزائر 1830م , قائد الأركان حتى حرب القرم بوهران , أباد قبيلة جزائرية بأكملها في الظهرة قرب مستغانم في 18 جوان 1845م , عينه في أعقابها الحاكم العام للجزائر "بيجو" في رتبة جنرال , شارك في حرب القرم 1855م , عين عضوا في مجلس الشيوخ عقب عودته الى باريس و سفير لفرنسا بلندن (1828-1859) , و في 1860م عين حاكما على الجزائر [1].

كذلك أنه معروف برجل حرب وبطش و هو صاحب مجزرة غار الفراشيش بجبال الظهرة التي راح ضحيتها حوالي ألف شخص من النساء و الأطفال حين جمع الحطب و أضرم النار في مدخل الغار حتى وجدت الأمهات مختنقات و هن يحضن أبناءهن و مات الجميع على ذلك[2] .

[1] بسمة غربي ,**قانون سيناتوس كونسيلت 1863م و آثاره الاجتماعية و الاقتصادية على الجزائر** ,مذكرة لنيل شهادة الماستر , تخصص تاريخ المعاصر ,جامعة محمد خيضر , كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية , 2016 , ص 46.

[2] المرجع نفسه , ص 47.

وعندما عينه نابليون حاكما عاما على الجزائر ,كان قد بلغ سبعة و الستين سنة و لم يعد له إهتمام بالشؤون الإدارية و لا بتنفيذ أفكار نابليون , و كان تعيينه هذا يهدف إلى العودة إلى الحكم العسكري بالجزائر بعد تجربة وزارة الجزائر و المستعمرات من 1858-1860م و التي نادت بتمكين المعمرين و إرساء حكم مدني بالجزائر فأنشأت خلال هذه الفترة القصيرة سبع عشرة قرية فلاحية للكولون و تنازلات مجانية عن الأرض بلغت 4600 تنازلا من أراضي الجزائريين[1] .

شهد عهد بيليسي صعوبة في تطبيق الأفكار التي أراد الامبراطور اوربان[2] تطبيقها لأنه لم يكن له إهتمام بالشؤون الإدارية كما ذكرها.[3]

[1] مصطفى عبيد ,**الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل اوربان) 1812-1884 دراسة تاريخية تحليلية** , مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية , جامعة الجزائر , 2008, ص 42.

[2] اوربان :ولد بمدينة كايان عاصمة غويانا بتاريخ 31 ديسمبر 1812 اتجه رفقة مجموعة من السانسيمونيين بقيادة ايميل باردو الى تركيا لاكتشاف الشرق الذي حلم طويلا بتحقيق التعايش بينه و بين الغرب ينظر , مصطفى عبيد, **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر 1833 1870 دراسة في مشاريع و نشاط السانسيمونيين بمصر و تجربة توماس إسماعيل اوربان و اثرها في الجزائر** , دار المعرفة الدولية , الجزائر, 2013, ص 61

[3] مصطفى عبيد ,الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل اوربان) , المرجع السابق , ص 43.

ولما تميزت به فترة حكمه من صراع بين العسكريين والمدنيين، فهذا مدير الشؤون الأهلية السيد" ميرسي لاكومب" كان عازما على مواصلة عمليات حشد الأهالي بحيث نلاحظ أن وارني كان يدعو إلى العودة إلى الإدارة المدنية بدلا عن العسكرية التي انتقصها و هاجمها بقوة لاسيما المكاتب العربية التي اتهم العاملين بها بالحرص على خدمة مصالحهم الخاصة بدلا عن خدمة المصلحة الفرنسية، لأنه كان يرى أن الاحتلال يقتصر على خدمة مصالح فرنسا و الإحتلال فقط على عكس ما كان يدعو به أوربان من الإهتمام بالأهالي حتى يتمكن من الاحتلال الفرنسي [1].

[1] مصطفى عبيد ,**الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل اوربان)** , المرجع السابق , ص 43.

المبحث الثالث: رسالة نابليون الثالث الى الماريشال بيليسي

قام الإمبراطور نابليون الثالث ببعث رسالة الى الحاكم العام بالجزائر الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863م و نظرا لأهميتها فقد نشرت على الجريدة الرسمية le moniteuruniversel للإمبراطورية الفرنسية , في اليوم الموالي بالعدد 58 الصادر بتاريخ 07 فيفري 1863م على صفحتها الأولى , وقد جاءت هذه الرسالة في عمودين من الصفحة الأولى و قليل من العمود الثاني بحجم 52.5×07 سم كما كتبت باللغة الفرنسية ثم عربت للعربية[1] .

كانت هذه الرسالة تحتوي على برنامج سياسي و عنوان المملكة العربية و يمكن تقسيم محتواها الى ثلاثة أقسام :

-عموميات تتمحور حول التذكير بمهام فرنسا الاستعمارية في الجزائر .

-حول الجزائريين.

-حول واجبات الحكومة العامة.

كما ان الرسالة متفقة مع أفكار اوربان الذي كان يصر على ضرورة إحترام الأهالي و إحترام ممتلكاتهم.

فقد جاءت الرسالة أولا بالتذكير من الإمبراطور الى الماريشال بيليسي مفادها ان فرنسا قد وعدت الأهالي أثناء حملة 1830م على العاصمة أنها سوف [2]

---

[1] مصطفى عبيد ,"**دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث الى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863م** ", مجلة مصادر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 , العدد 25, جامعة المسيلة , 2012 ,ص 245.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 39.

تحترم عقيدتهم وممتلكاتهم, ثم بين الامبراطور "ان درجة إهتمام الإدارة الفرنسية بملكية الأهالي يعد من أكبر العوامل الخادمة للمصلحة الفرنسية بالجزائر من خلال تحويل جزء هام منها إلى ملكية المعمرين " وهي الفكرة التي كان قد دعا إليها أوربان حين إعتبر أن مهمة فرنسا بالجزائر هي نشر الحضارة و ليس نشر الظلم و الاستبداد [1].

أهم جزء في الرسالة هو القسم الثاني الذي يبحث فيه عن صيغة قانونية لتسهيل إنتقال الملكية من الأهالي الى المعمرين و عن طريقة لإقناع الأهالي بقوانين نزع ملكياتهم من أجل المحافظة عليها و كيفية التنمية و الازدهار.

فقد رأى نابليون الثالث أن فرنسا تأخرت في السيطرة على ملكية الأهالي و نقلها بصفة شرعية و دائمة إلى المعمرين و التمتع بها على عكس ما كانت عليه منذ 1830م فقد كان التحلي مؤقتا سواء عن طريق الإيجار أو القوة[2].

بفضل أوربان تبين أن أحسن طريقة لتحقيق ذلك تتمثل في تطبيق الإجراءات الأساسية و هي كالتالي :

- تقسيم القبائل الى الدواوير –تفتيت الاسر العريقة .
- انشاء المحتشدات (الكنتونات)
- ذحر الأهالي لكي يتراجعوا الى الصحراء[3].

[1] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 49.

[2] مصطفى عبيد ,**الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل اوربان)** , المرجع السابق , ص 43.

[3] شارل اندري جوليان ,**تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)** , تر, معهد العرب العالي . دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر ,2008 , ص 693.

هذا فيما يخص القسم الثاني أما القسم الأخير أي الثالث فتجسد حول واجبات الحكومة العامة ,فقد جاء في الرسالة أن مهمتها الأساسية هي نشر تعاليم الحضارة في أوساط المجتمع الأهلي بعيدا عن التقهقر و الاستبداد[1] .

فمن خلال الرسالة يمكن أن يتبين لنا انه وضح الكيفية التي كان يتصور بها توزيع المهام , و أهم توصياته في النقاط التالية :

-لا يمكن أن تقبل الإستفادة من الأهالي , أي الاستيلاء و السيطرة على جزء من أراضيهم لتوسيع المستعمرات .

- إقناع العرب بأننا لم نأتي الى الجزائر لاضطهادهم و سرقتهم و إنما قدمنا لنحمل لهم منافع الحضارة .
- تربية الخيل و المواشي و الزراعات الطبيعية للأرض للأهالي و لنشاط و الذكاء الأوروبيين .
- قاموا باستغلال الغابات و المناجم , و الري و إستيراد تلك الصناعات التي تسبق أو تزامن دائما رقي الإستعمار .
- الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة لكنها مملكة عربية , فالأهالي مثل المعمرين و إمبراطور العرب مثل الإمبراطور الفرنسي[2] .

[1] مصطفى عبيد , **الجزائر في كتابات توماس(إسماعيل اوربان)** ,المرجع السابق , ص 43.

[2] محفوظ قداش , **جزائر جزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954** ,تر , محمد العربي , منشورات ANEP ,2008, ص 164.

-تكليف الماريشال راندون بإعداد قانون عقاري جديد يهدف أن الأعراش لها ملك مطلق في الأوطان التي إستقروا فيها و إنتفعوا من خيراتها [1].

أما فما يخص الأجواء العامة التي صدر فيها قانون السيناتوس كونسيلت 22 افريل 1863م يمكن أن نجملها فيمايلي :

-تدفق ما بين سنتي 1851-1858م المعارضين لسياسة لويس نابليون على الجزائر و الذين هم بحاجة ماسة الى الأراضي .

-إزدياد إهتمام الأدباء الفرنسيين بالجزائر، فأصبحت مصدر إلهامهم.

-إنجاز خط السكة الحديدية الواصل بين الجزائر و البليدة سنة 1862م, مما زاد إهتمام أرباب الشركات الإحتكارية على الإستثمار بالجزائر خاصة في متيجة و إستغلال الثروات الغابية المحيطة بالسهل .

-سعي الامبراطور الى وضع نقطة النهاية للصراعات الأيديولوجية حول السياسة التي كان أصحاب النفوذ يعملون لانتهاجها بالجزائر .

-تأثر نابليون الثالث بالموقف الحسن الذي سار عليه الأمير عبد القادر إتجاه المسيحين بدمشق 1860م.[2].

---

[1] يحي بوعزيز ,"**سياسة نابليون اتجاه الجزائر من خلال أقواله و رسائله 1852-1870** ", مجلة الثقافة , العدد 50 , افريل 1979 , ص 28.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 49.

–زيارة نابليون الثالث الجزائر سنة1860م ,كان مستقبل المستعمرة عند رجوع النظام الإمبراطوري بفرنسا في خطر لعدم تكافئ القوى بين عدد الأوروبيين 200000 شخص منهم 120000 فرنسي فقط مقابل 5000000 من الأهالي .–من بين أهم التشريعات التي أصدرها نابليون الثالث في 22 افريل 1863 القرار المشيخي الخاص بالعقار الذي كان أصلا مرتبطا في بداية الإحتلال .

إذ إتبعت الجمهورية طرق جديدة و مهذبة للسيطرة على الممتلكات و الثروات إلا أن المعمرين كانوا مستائين من إدماج الجزائريين معهم , فهم يرون بأنهم محاصرون لهم بل طالبوا بامتيازات واسعة [1].

ففي بداية شهر مارس 1863م قامت هيئة مجلس الشيوخ للمناقشة , حيث قام الجنرال الارد شرح الأوضاع الداعية لإصدار المشروع بحيث يتبين لنا أن الإدارة كانت تريد إقامة المملكة العربية لكن مشكلة التشريع و آثاره وضع إشكالية حل مسألة العقار في الجزائر و حصول دومين الدولة و طرح أيضا إشكالية الإرث العثماني في ضل غياب علل الملكية من خلال طبيعة و مساحة ووضعية كل ما هو تابع للدومين فقد كانت الإدارة الإستعمارية تضع إيداعات بخصوص وضعية العقار في الأراضي الجزائرية مما جعلها تجتهد لوضع حد لهذا الاضطراب و الغموض , حيث كانت المساحة العامة للجزائر تمثل 60 مليون هكتار في منطقة الهضاب و تشغل الصحراء 40 مليون هكتار[2] .

[1] بسمة غربي , المرجع السابق ,ص 50.

[2] المرجع نفسه , ص 51.

الفصل الثاني : قانون السيناتوس كونسيلت 1863م

المبحث الأول : ظروف صدور قانون السيناتوس كونسيلت 1863م.

المبحث الثاني : مضمون قانون السيناتوس كونسيلت 1863م

المبحث الثالث : أهداف قانون السيناتوس كونسيلت 1863م

المبحث الأول: ظروف صدور قانون السيناتوس كونسيلت 1863م

تميزت ظرفية هذا القانون بسقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، وقيام الإمبراطورية الثانية، بزعامة نابليون الثالث، وذلك في أوائل 1852م ,ففي عهده إستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر وهذا منذ تعيين الجنرال راندون [1]الذي شجع الإستيطان الأوربي، وقام ببناء حوالي 56 قرية استيطانية 1853-1859م[2] ,

و قد تميزت سياسة هذا الأخير إتجاه الجزائر بالتوتر و عدم الإستقرار على نهج معين , و إن كانت الميزة الأساسية لهذه السياسة هي محاولة دمج العنصر المحلي الجزائري في المنظومة الفرنسية فقد حاول نابليون الثالث أن يرضي الأهالي الجزائريين ببعض الإجراءات , وفي نفس الوقت حاول إرضاء المستوطنين من خلال تشجيع الإستعمار الرسمي الرأسمالي [3].

---

[1] راندون :هو جاك لويس راندون، عسكري سياسي فرنسي، عين حاكم عام للجزائر من 11 ديسمبر 1851 م إلى غاية 31أوت 1858 م، وفي عهده توسع الاحتلال الفرنسي جنوب الجزائر، مات في جانفي 1871 م في جنيف .ينظر إلى, عدة بن داهة , **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962, ج2**, المؤلفات للنشر و التوزيع , الجزائر , 2013م , ص 470.

[2] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق , ص15 .

[3] صالح حيمر ,**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)م** ,المرجع السابق , ص 113.

أصدر نابليون الثالث وزارة الجزائر و المستعمرات 24 جوان 1858م ,التي عملت بدورها على تشجيع الإستيطان الأوروبي وتم في عهدها انشاء 17 قرية إستيطانية و توزيع 4600 قطعة أرضية زراعية مجانا على المستوطنين مما يكشف مزايا هذه الوزارة و خدماتها اللامحدودة للمستوطنين الأوروبيين سياسيا و اقتصاديا و إداريا , وكان لذلك آثار سلبية حيث عارض العسكريون و ضباط المكاتب العربية هذه [1] السياسة وشرحوا لنابليون مساوئها، فحضر إلى الجزائر عام 1860 م وتأكد مما قيل له، فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860 م وعين الماريشال بيلسي حاكما عاما جديدا1860 -1864م, الذي جمعت في يده كل السلطات تقريبا ، حيث عمل على مدِّ الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة مشاريع الأوروبيين الإقتصادية ومستقبلهم السياسي التوسعي، كما إتبع سياسة راندون فيما يخص مصادرة الاراضي و تهجير الأوروبيون إلى الجزائر وتوطينهم. [2]

[1] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق , ص 19.

[2] المرجع نفسه , ص 20.

بعد زيارة الإمبراطور نابليون الثالث الخاصة للجزائر عام 1860م، كان يفكر في سياسة جديدة إتجاه الجزائريين، وقد انشغل باله بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للجزائريين بعد ان اشتدت عمليات انتزاعها منهم.

وإستقر رأيه على ضرورة إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها و يستقرون بها , و شرح ذلك في رسالته الموجهة الى الماريشال بيليسي التي قام بإرسالها في 6 فيفري 1863م ,[1]والتي يمكن اعتبارها بمثابة الخطوة التمهيدية لقانون سيناتوس كونسيلت 1863 ،ويمكن تلخيص أهم الأفكار التي وردت في هذه الرسالة في النقاط التالية :

-التذكير بالتعهدات التي أخذتها الحكومة الفرنسية على نفسها تجاه الجزائريين فيما يتعلق باحتًرام ديانتهم وممتلكاتهم

-من أجل راحة وازدهار الجزائر، لابد من تمتين الملكية بثُ أيدي من يحوزونها.

-الانشغال بحالة الغموض التي تكتنف الملكية العقارية في الجزائر.

- إظهار أن التظاهر بنوع من العطف تجاه العرب حيث قال الإمبراطور :

"يجب أن نقنع العرب بأننا لم نأت لاضطهادهم وسلب ممتلكاتهم، وانما جئنا لنجلب لهم مزايا الحضارة".[2]

---

[1] يحي بوعزيز, **كفاح الجزائر من خلال الوثائق** , دار البصائر , الجزائر , 2008, ص123.

[2] صالح حيمر،" **قانون سيتانوس -كونسيلت 1863 م حول الملكية العقارية في الجزائر, قراءة تاريخية**"، مجلة العصور، العدد 18, جانفي2012، ص 2.

"... ثم أضاف قائلا:

"الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة وإنما هي مملكة عربية، والأهالي هم مثل المعمرين لهم نفس الحقوق تحت حمايتي، وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيون".

-تكليف الماريشال راندون بإعداد قانون جديد يكون من أهم الفصول التي يشتمل عليها، الفصل الذي معناه أن الأعراش وفروع الأعراش لهما ملك مطلق في الأوطان التي استقروا فيها وانتفعوا بها أبا عن جد بحجة ما.[1]

ونزولا عند رغبة الإمبراطور نابليون بشأن الإصلاحات التي يجب إدخالها على النظام العقاري بالجزائر، تمّ إعداد مشروع في مطلع شهر مارس 1863 م، وبعد إطلاع مجلس الحكومة الفرنسي عليه تم عرضه على مجلس الشيوخ في 09مارس 1863 م، تولى تقديمه الجنرال ألار، الذي قدم عرضا مفصلا حول طبيعة الملكية العقارية في الجزائر موضحا الأهداف التي يريد تحقيقها من وراء هذا القانون، وفي الأخير تم ضبط المشروع بعدما تمت المصادقة عليه يوم 13 أفريل 1863 م، 117 صوت، مقابل صوتين رفضين، ليتم الإعلان عنه في 22أفريل 1863 م [2]

---

[1] صالح حيمر،" **قانون سيتانوس -كونسيلت 1863 م حول الملكية العقارية في الجزائر**", المرجع السابق , ص 3.

[2] هدى احمد بهاليل , سارة عمراوي , **السياسة العقارية الفرنسية و تأثيرها على المجتمع الجزائري (1830-1900)** ,مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر , كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ,جامعة 8 ماي 1945 , قالمة , 2020م ,ص 63.

تعريفه:

قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 م كلمة مشتقة من لفظ سيدات وهو مصطلح يطلق على البرلمان وهو مشتق من لفظ سيناتور و معناه نائب البرلمان , أما السيناتوس كونسيلت فهي مجموعة من القرارات التي يصدرها السيدات لتدعيم و تقوية القانون [1],

ويعرف أيضا بمجلس الشيوخ , هو قانون امبراطوري في عهد نابليون الثالث، مكن الأوروبيين من السيطرة على الأرض، حيث جاء هذا المرسوم بهدف تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأرض .فقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي 1863م الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم، الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة، وأفقدها شخصيتها وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي ومن التراث الحضاري العريق.[2]

[1] احلام عاشوري , دلال دقيش , **منظومة الألقاب العائلية الجزائرية في الريف الشرقي القسنطيني أواخر القرن 19 من خلال أرشيف الحالة المدنية –دوار أولاد ناصر و دوار أولاد جحيش –نموذجا** – , مذكرة لنيل درجة الماستر , تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة العربي بن مهيدي , ام البواقي , 2020 م, ص 29.

[2] هدى احمد بهاليل , سارة عمراوي , المرجع السابق , ص 63.

المبحث الثاني : مضمون قانون السيناتوس كونسيلت 1863م

يتألف قانون مجلس الشيوخ أو سيناتوس كونسيلت من سبعة فصول يمكن تلخيص أهم ما جاء في كل منها في النقاط التالية :

الفصل الأول أن الأرض المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في الجزائر بصفة رسمية منذ زمن طويل إنما هي ملك رسمي للقبائل [1].

-تثبيت كل أعمال التقسيم وغيرها التي تمت في السابق بين الدولة والأهالي فيما يتعلق بملكية الأرض[2].

الفصل الثاني :يتعلق بكيفية تطبيق هذا القانون، حيث نص على أنه سيتم تنفيذ إداريا وفي أقرب وقت ممكن:

1-تحديد مناطق القبائل.

2-تقسيم أراضي القبائل بين مختلف دواوير كل قبيلة في منطقة التل الجزائري وأراضي فلاحية أخرى، مع الإحتفاظ بالأراضي التي يجب أن تبقى كأملاك بلدية.

3-تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير، كلما تبين ان هذا الأمر ممكنا ومفيدا، وفق مراسيم إمبراطورية ستصدر لاحقا[3].

---

[1] فارس كعوان , **القرار المشيخي و انحطاط الارستقراطية التقليدية** , انظر https://www.academia.edu

[2] هدى احمد بهاليل ,سارة عمراوي ,المرجع السابق , ص63.

[3] احلام عاشوري , دلال دقيش , المرجع السابق , ص 29.

الفصل الثالث :سيتم إصدار لائحة إدارية تحدد:

1-أشكال تحديد مناطق القبائل.

2-أشكال وشروط تقسيمها بين الدواوير والتصرف في الأملاك الخاصة بالدواوير.

3-الأشكال والشروط التي يتم في إطارها تأسيس الملكية الفردية وطريقة إصدار عقود الملكية[1].

الفصل الرابع :تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب مرسوم تجاه الدولة[2].

الفصل الخامس :يحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك وحقوق الأفراد في أراضي الملك، كما يحتفظ بالدومين العام كما حدّدته المادة 2 من قانون16 جوان1851 ، بالإضافة إلى دومين الدولة خاصة ما يتعلق بالغابات[3].

[1] فوزية بولقرون, بودرع ثلجة ,**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1840-1940)** , مذكرة لنيل شهادة الماستر ,تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر , جامعة 8 ماي 1945 , قالمة , 2011م , ص 27.

[2] نصيرة غنياوي ,**اثر عادات و تقاليد المجتمع القبائلي في الحفاظ على الهوية الجزائرية ابان الفترة الكولونيالية (1830-1900)** , مذكرة لنيل شهادة الماستر , تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر ,جامعة محمد خيضر , بسكرة , 2019م, ص 80.

[3] ياسمين حوادسي, صغير حفصة ,**السياسة الاستعمارية بالجزائر على عهد نابليون الثالث 1852-1870م** ,مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ,تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة العربي بن مهيدي , ام البواقي , 2021م, ص 62.

الفصل السادس :إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية في الجزائر، ومع ذلك لا يمكن التصرف في الأراضي التي ستقسم على أعضاء الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية.

الفصل السابع :الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون 16 جوان 1851 ، خاصة ما يتعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة و إجراءات الحجر[1].

[1] فيروز مناصر , هجيرة بن شعاعة , **القضاء الإسلامي في الجزائر اثناء فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1907م** , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر , تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة الشهيد حمة لخضر , الوادي , 2020م , ص 68.

إجراءات تطبيقه:

من المعلوم أن قانون السيناتوس كونسيلت لم يستهدف سوى الأراضي التي كان للأهالي فيها حق الإنتفاع , يعني أراضي العرش او السيقة و أراضي المخزن , و لم يتطرق الى أراضي الملك إلا في حالة واحدة فقط , وهي التي تسمح للأهالي في الإقليم العسكري بالتصرف في أملاكهم , مما يسمح للمعمرين بشرائها بحرية , وقد صدر مرسوم امبراطوري في 23 ماي 1863م , يتضمن لائحة الإدارة العامة المتعلقة بكيفية تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت , و يمكن إيجاز ما جاء فيه في النقاط التالية : [1]

ا- الإجراءات الأولية:

وهي تلك الإجراءات التي لا تخرج عن إطار سياسة الحاكم العام و كذا تقرير وزير الحربين الخاص بتعيين المناطق التي يمسها القانون و العمل على إبلاغ سكانها عبر المواضع التي يترددون عليها كالأسواق و المؤسسات الحكومية , و تتكفل بهذه الأمور اللجان الفرعية التي تعمل تحت اشراف اللجان الإدارية التي تقوم بالعمليات التمهيدية المتعلقة بوضع الحدود و التقسيم و تهيئة التعليمة الخاصة بالشكاوى يساعدهم في ذلك أعيان العرش .

وقد كانت اللجان الإدارية يعينها الحاكم العام , يتولى مسؤوليات العمليات التحضيرية مع تعيينهم امتداد أراضي الملك التي كانت تملكها الدولة الجزائرية اكثر من 2840591 هكتار عكس 1523013 من أراضي قوس , [2]

[1] صالح حيمر،" **قانون سيتانوس –كونسيلت 1863 م حول الملكية العقارية في الجزائر, قراءة تاريخية**"، المرجع السابق , ص 9.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 64.

حيث نلاحظ في مقاطعة قسنطينة وحدها كانت أراضي القوس أي ضعفين من أراضي الملك أي حوالي 1103363 هكتار عكس 523162 , وقد يمكن فتح أراضي البايلك للإستيطان بما أنها تابعة للإدارة الفرنسية و قد سهلت المكاتب العربية للوصول الى ذلك [1].

ب- تحديد أراضي القبائل :

تنطلق هذه اللجان المتفرعة عنها في إنجاز أعمالها في عين المكان , حيث تقوم بجمع المعلومات اللازمة و السماع لكل الشهود المفيدين في عملية تحديد و تقسيم المناطق و تصنيف الأراضي , بعدما تقوم هذه اللجان بجمع أعمالها في تقرير إجمالي يرفق بمذكرة وصفية لحدود القبيلة و الدواوير , ثم يرسل هذا التقرير إلى الجنرال المسير بالمنطقة العسكرية أو إلى عامل العمالة بالمنطقة المدنية , الذي يقوم بإرساله مشفوعا برايه الى الحاكم العام , الذي يقوم بدوره بالتحقق من صحة و نظامية العمليات , و لا ترسم حدود لقبيلة بشكل نهائي إلا بعد المصادقة عليها بموجب مرسوم بناء على إقتراح الحاكم العام و تقرير وزير الحربية .[2]

ج- تقسيم أراضي القبائل على الدواوير :

فأراضي العرش أو الأراضي الجماعية هي الأراضي التي تستغل من طرف الجميع وهذا النظام يحميها من الرهن أو الإيجار أو البيع .

[1] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 64.

[2] صالح حيمر , **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**, المرجع السابق , ص 122.

و بالتالي فهي رمز التضامن أو التماسك الاجتماعي مما جعلها تشكل حاجز أمام الإمتداد الإستعماري و لكن بتقسيمها يتحطم هذا السد فسهل البيع للمعمرين و تم إنشاء قوى إستعمارية على حساب أراضي القبائل , و كانت السلطات أحيانا تعوض الذين صودرت أراضيهم بأراضي تسلبها من قبائل أخرى بموجب مرسوم 23 ماي 1863م وعمليا لتطبيق مرسوم 22 افريل عينت لجنات حكومية مكونة من رئيس و مهندس كانت تزور الأراضي و تضع الحدود و تعلن لأصحابها مساحتها شفويا بدون إعطاء أي وثيقة لأنه للحصول على عقد ملكية كان يتطلب إرسال بيانات إلى العاصمة حيث تستغرق الإجراءات وقتا طويلا , و بهذا ضاعت الكثير من حقوق مئات الفلاحين , و هنا برزت العديد من الشكاوي منها شكاوي خاصة بالملاكين الذين كانوا غائبين أثناء وجود اللجنات و بالتالي ضمت أراضيهم لأملاك الدولة ,و شكاوي خاصة بالتحديد حيث اتهم فيها القياد أو الشيوخ بالتأثير على أعضاء اللجنة نظرا لنفوذهم للتغيير في مساحات أراضيهم كل هذا يلخص في تقرير و ملحق بالمحاضر الرسمية , و الخرائط الطبوغرافية و الوثائق الأخرى المتعلقة بالعمليات المقررة و يرسل الملف كاملا غير منقوص إلى الجنرال المسير أو المحافظ السياسي مع إبداء رأيه فيه ثم يقوم هذا الأخير بتحويله إلى الحاكم العام .[1]

[1] فتيحة سيفو,**عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية** ,اعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830-1962) , منشورات وزارة المجاهدين , الجزائر , 2007, ص182.

د- نقل الأملاك التابعة للدواوير :

لقد تم ضبط آليات نقل الملكية بالنسبة لأملاك البلدية، وقد أوكلت مهمة الإشراف عليها إلى الجماعات التي يعيّنها الجنرال أو عامل العمالة، حيث خوّلت لها مهمة الموافقة على نقل الملكية إما عن طريق التبادل أو عن طريق البيع بالتَّاضي أو بالمزاد, يتم تثمين الممتلكات من طرف خبراء مختصين ، إذا كانت قيمة العقار تقل عن 5000 فرنك فإن الحاكم العام هو الذي يتولى المصادقة على العقد، أما إذا كانت هذه القيمة تفوت المبلغ المذكور فإن عملية المصادقة تخضع لموافقة الإمبراطور[1].

و- تشكيل الملكية الفردية و اصدار العقود :

يكون توزيع الحصص تحت اشراف اللجان الإدارية و الجماعات المحلية بعد انقضاء الأجل المحدد بشهر لإبلاغ المعنيين كما نقوم في نفس الوقت بالبحث في القضايا الخاصة بالملكية ,بعدها توضع التخوم بصفة نهائية و تكون مصاريفها على عاتق الأطراف المعنية ثم تقوم مصلحة الضرائب بإصدار الدفاتر العقارية التي تتضمن الملكية و موضعها و تسميتها و إسم صاحبها و كل عقود نقل الملكية التي تمت بين الخواص بالتراضي .[2]

---

[1] صالح حيمر،" **قانون سيتانوس –كونسيلت 1863 م حول الملكية العقارية في الجزائر, قراءة تاريخية**"، المرجع السابق , ص 10.

[2] بثينة قروي , بشرى بن قويسم , **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (قانون السيناتوس كونسيلت 1863م) نموذجا** , مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة 8 ماي 1845, قالمة , 2020م , ص 47.

هـ-تدابير عامة

تقوم القبائل او الدواوير بدفع مصاريف وضع حدود الأراضي و كذا مصاريف العدالة و تقوم الإدارة سنويا بترتيب الشروط التي تخص بدو الصحراء و حركة الهجرة السنوية الى المناطق التلية التي ترعى فيها مواشيهم كما تقوم بالموازنة بتحديد الأراضي المحجورة الموجودة في البيانات الأهلية لتجمع قوافل الوافدين و مواشيهم .

و هنا نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 1865-1870م تمكنت اللجان القائمة من توزيع 7 ملايين هكتار من الأراضي على 372 عرشا مشكلة في 667 دوار , قد سرقت الدولة المستعمرة للجزائريين 2.520.207 هكتارا يعني 36 من أراضيهم .

وقد تعلق قرار مجلس الشيوخ ب 6883811 هكتارا موزعة كمايلي [1]:

أرض الملك	2840591 هكتارا
أرض العرش	1523013 هكتارا
أرض المجالات البلدية	1336492 هكتارا
ملك الدولة	180643 هكتارا

[1] [1]بثينة قروي , بشرى بن قويسم , المرجع السابق , ص 48.

المبحث الثالث :أهداف قانون السيناتوس كونسلت 22 افريل 1863م

لقد قيل الكثير حول قانون سيناتوس كونسيلت و أهميته , حتى أن بعض الكتاب الفرنسيين وصفوا القرار المشيخي 22 أفريل 1863 م بالصرح العظيم المنظم والمميز في التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر ، لأنه سمح ولأول مرة بممارسة نشاط غير مشروع.[1]

ولقد ترتب عن هذا القانون الأهداف التالية:

الأهداف المعلنة:

-إنشاء الدوار الذي قد أصبح عبارة عن مفتاح للتنظيم الإداري والعقاري والاجتماعي الذي جاء به نابليون الثالث لتسيير شؤون الجزائر.

-تشكيل مجموعات من السكان في الدواوير غير متجانسة والتي قد تهدف إلى إنشاء ملكية فردية.

-العمل على إقرار الملكية الفردية وحصر العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات العائلية دون نشوء روابط جديدة[2].

[1] عدة بن داهة، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي*1830 -1872**" , أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م , منشورات وزارة المجاهدين , الجزائر، 2007 م, ص147.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 67.

– طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات إغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة، ولابدّ من الإشارة هنا إلى النقطة الهامة التي وردت في رسالة الإمبراطور الموّجهة إلى الماريشال" بيلسي " في تاريخ 06 فبراير 1863م.[1]

والتي تضمنت العبارات التالية" **:يبدو لي ضروريا من أجل راحة وازدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيدي ممتلكيها**" ودعما لتصريح الإمبراطور جاءت المادة الأولى من القرار المشيخي 1863 م لتنص على أن الملكيات الأرضية التي بحوزة القبائل في الجزائر، والتي ظلوا يتمتعون بها بشكل دائم وتقليدي مهما كانت الصفة تعتبر ملكية مثبتة قانونيا. [2]

–التعرف على ملكية الأهالي وإنشاء الملكية الفردية كلما كان ذلك ممكنا.

– وضع حد لحالة الغموض التي ظلت تكتنف الملكية العقارية في الجزائر.

–جلب الحضارة الفرنسية للجزائريين التي تستند إلى الملكية الفردية وذلك من خلال ترقية الفرد الجزائري بالملكية الفردية التي تحقق تطوير الفرد.

–إسترجاع القيمة الحقيقة للأرض الجزائرية سواء في الإستغلال الزراعي أو في المعاملات العقارية[3].

---

[1] ليلى بلقاسم ,**تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف و سهل مينا) فيما بين 1863–1900**, أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ,تخصص التاريخ الحديث و المعاصر , جامعة احمد بن بلة , وهران , 2018 , ص 145.

[2] عدة بن داهة ,**الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962 , ج1** ,المؤلفات للنشر و التوزيع ,الجزائر , 2013 , ص 367.

[3] صالح حيمر ,**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830–1930)**, المرجع السابق , ص 118.

الأهداف الخفية:

-إقرار السلم والأمن في المجتمع الجزائري الذي يسمح بتوطيد الوجود الفرنسي بالجزائر وإخضاع الأهالي لهم و هذا ما عبر عنه في اللجنة المشيخية المكلفة بدراسة المرسوم الكونت دوكازا بيانكا يوم 08 أ فريل 1863م قائلا " :**إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر إستهلاك الأراضي التي كانت للعرب** " .....كما أن الإمبراطور كشف بنفسه عن هذا الهدف في رسالته إلى الجنرال بيليسي بتاريخ 06 **فيفري1863** : "**وكيف يتحقق لدينا دوام السلم في الناحية مادام الخوف والقلق نازلان بقلوب اهلها في شأن ما يملكون من العقار**"[1].

-يسمح بإكتشاف الأراضي الشاغرة للإستيلاء عليها.

-تفتيت القبيلة وإحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، فالإدارة الإستعمارية تعي جيدا أن إمكانيات الجزائريين المحدودة لخدمة الأرض تقودهم حتما إلى التعاون مع بعضهم واستخدام الإمكانيات بصفة جماعية، يضاف إلى ذلك طبيعة السكان المنحدرين من عائلة واحدة[2] .

---

[1] ابراهيم لونيسي، **الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري** ، الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007 ، ص148 .

2الطاهر ملاخسو ، **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية1830-1962** ،اعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 م, ص 35.

وهذا ما خلق نوعا من التضامن والتكافل بين أفراد القبيلة وهو الشيء الذي كان بمثابة الدرع الواقي الذي حال دون تغلغل النظام الاستعماري داخل المجتمع الجزائري لذلك وجدت الإدارة الإستعمارية بأن الحل الوحيد لإختراق المجتمع الجزائري هو كسر شوكة الأعراش وفصم عرى التضامن والتآزر القائمة بين أفرادها وهذا لا يأتي لها إلا من خلال تقسيم الملكية العقارية وإحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، وهذا ما من شأنه أن يضعف القبيلة ماديا ومعنويا. [1]

-يعمل على تهديم التنظيم العتيق للقبيلة لأن لهذه الأخيرة قوانينها وتاريخها وعاداتها وتقاليدها، فيؤدي ذلك إلى تقلص مساحة المراعي ثم تعزل عن بعضها البعض لتنتهي الحياة تدريجيا بداخل القبيلة ثم ينتهي الحال إلى خلق فراغ قيادي الذي لا يملأه سوى الوجود الإستعماري وذلك بإضعاف زعماء القبائل والأعراش وكذا الأعيان الذي يطلق عليهم تسمية " القضاة المحليين".

-ولتكريس هذه الأهداف قامت الإدارة الفرنسية عام 1858م بإجراء عدة تعديلات تنظيمية وقيادية على مستوى الاعراش والقبائل حيث كانت هذه الإجراءات تهيئ الظروف لتشريع قانون 1863م. [2]

[1] صالح حيمر ,**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**, المرجع السابق , ص 119.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 68

الفصل الثالث : ردود الفعل على قانون السيناتوس كونسيلت 1863م

و انعكاساته على الجزائريين

المبحث الأول : المواقف المختلفة حول قانون السيناتوس كونسيلت 1863م

المبحث الثاني : انعكاساته على المجتمع الجزائري

المبحث الأول : المواقف المختلفة حول قانون السيناتوس كونسيلت 1863م

ظهرت عدة مواقف بعد صدور قانون 22 افريل 1863م و عرضه للمناقشة و الاثراء و التي أثارت جدلا واسعا خاصة حول المادة الأولى منه و التي تنص على أن الأعراش معترف لها بملكية الأرض التي يقطنون بها , و هنا يفهم أن سياسة الإمبراطور جلبت له عداء من كافة الأطراف [1].

1- موقف أعضاء المجلس

بعدما عقد مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 09 مارس 1863م جلسته لمناقشة القانون الامبراطوري الذي وضعه الجنرال آلارد الذي قام بشرح الأسباب الداعية لتقديم هذا المشروع , أن العرب بعد أن آلت أراضيهم الى الدولة نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية .[2]

حيث أن المناقشات التي دارت داخل المجلس لم تكن تحمل بشارة الخير التي كان ينتظرها الأهالي أصحاب الأرض الذين كانوا يعيشون تحت طائلة سياسة الإدارة الدخيلة والمظالم التي مورست في حقهم[3].

---

[1] نور الدين إيلال , **قانون السيناتوس كونسيلت و أثره على الملكية و السكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914م)**, مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر , كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية , جامعة الجزائر , 2007م , ص 33.

[2] بسمة غربي ,المرجع السابق , ص 71.

[3] نور الدين إيلال , المرجع السابق , ص 35.

وإنما إنصب الجدل حول الدفاع عن الدخلاء الأجانب وتحصين المصالح الفرنسية , ففي جلسة يوم 13 أفريل صرح الكونت فردیناند بمايلي : "عبر خريطة الجزائر ، يمكنني أن أضع أصبعي فوق عدد كبير من المناطق حيث أنشأت الثروة بفعل الكولون".[1].

ومن الشخصيات التي أطفأت ثورة الكولون , الكونت كازابيانكا الذي وعد بمنح 900 ألف هكتار للأوروبيين , و قد كان واضحا ذلك من خلال رسالة نابليون إلى بيليسي والتي جاء فيها أنه بعد أن تخرج الأرض من الملكية الجماعية يصبح الأهالي كالأفراد قادرين على التصرف فيها حسب رغباتهم , و بذلك تنشأ بينهم و بين الكولون المبادلات و الصفقات و هذا يعني أن للجزائريين الفلاحة فيقومون بالزراعة و تربية الخيول و المواشي و ذلك لمهارتهم فيها, أما الأوروبيين فمهمتهم العمل على تطوير المناجم و الغابات و جلب الصناعات التي هي ضرورية للتقدم الزراعي , و بهذه الرسالة يموه أن الجزائر ليست مستعمرة كبقية المستعمرات و إنما هي مملكة عربية يتقاسم فيها الأهالي و الكولون حق الحماية و الرعاية من جانب نابليون و رغم ذلك فإن المعارضة التي لقيها المشروع أو القانون في البداية لم تنته بعد بل كانت موجودة في عمق الهجومات ضد الحكومة و بسبب ضغوط العسكريين تم إصدار قانون 7 جويلية 1864م , الذي يعيد السلطة الى الحكام العسكريين على الحكام المدنيين ,[2]

[1] نور الدين إيلال , المرجع السابق , ص 35.

[2] المرجع نفسه , ص 35.

إذا لم يكن الفرنسيون على رأي واحد من هذه السياسة , حيث لاحظ الدكتور "وارنيه" الذي كان يمثل رأي الكولون أن العملية كانت تسير ببطء شديد , و الكولون كانوا يتحرشون بالأرض العرشية و لا يتحمسون لمرسوم 1863م ولا سياسة نابليون نحو الأهالي , لأنهم يرون فيها سياسة مضادة لإستعمار الأرض من جهة و موالية للأهالي على حسابهم من جهة أخرى ,و قد إعترف " ميرانت " الذي كان مديرا للشؤون الأهلية الجزائرية فترة طويلة بأن مرسوم 1863م قد قيد حركة الإستعمار و الإستيلاء على الأرض , وزال ذلك بزوال الإمبراطورية الثانية 1870م و ظهور النظام الجمهوري الذي كان يمثل إنتصار في الجزائر للكولون , فسارعوا إلى التخلص من مرسوم 1863م.[1]

2-**موقف المعمرين** :في إحدى جلسات مجلس الشيوخ تلقى هذا الأخير حركة إحتجاج واسعة و تذمر بحجة غياب فقرة تعيينهم في نص القانون , لهذا رأى البعض منهم بأن هذا القانون سيقطع الطريق أمامهم , غير أن الدكتور "فارين" دافع عنهم و إنتقد قانون 1863م و إعتبره بمثابة ميثاق الملكية العربية يفرض على ضباط المكاتب العربية عملا شاقا و جهدا إضافيا [2].

[1] بثينة قروي , بشرى بن قويسم , المرجع السابق , ص 53.

[2] نور الدين إيلال , المرجع السابق , ص 37.

لم يخف الكولون مطالبهم و أمانيهم الواسعة , فبقدر ما تلهفوا على الأرض , إنتقدوا حتى تركيبة العضوية في مجلس الشيوخ و رأوا بأن غياب من يمثلهم في هذه الهيئة هو تهميش لهم و دعم للعسكريين ,وفي هذا المضمار , صرح المحامي اندريو في جريدة " بريد الجزائر " الصادرة في 10 جوان 1863م : "إن غياب الحقوق السياسية و الحرية بما في ذلك غياب مشاركة المواطنين في قضاياهم و إنشغالاتهم , كان الجرح العميق للمستعمر ".[1]

وحسب المصادر الفرنسية فإن مطالب المعمرين فيما يتعلق بالأرض تنقسم الى قسمين , الأول يدعو إلى الإستقلالية و الآخر يدعو إلى الإدماج , و الإستقلالية التي كان ينادي بها الإتجاه الأول إباحية , حيث كانت ترى بأن مصالح البلاد ستكون مصانة إذا ما أنشئ مجلس إستعماري مستقل يصوت على الميزانية ثم يعرضه على الهيئة التشريعية , أما الإتجاه الإدماجي فيمثله "وارني" و "جول دوفال" و آخرون يروا بأن الجزائر إمتدادا لفرنسا مثلما كانت عليه مرسيليا بالنسبة لباريس قبل إنشاء السكك الحديدية .[2]

إن السانسيمونيين المتحمسين لارتباط الجزائر قلبا و قالبا بفرنسا , عبروا عن موقفهم المتباين , فكانت نظرة المقيمين في فرنسا على رأسهم père enfantin على عكس نظرة سانسيمونيي الجزائر , فكانت الفئة الأولى تهتم بالجانب المالي و الصناعي بتدعيم سياسة الإستيطان الرأسمالي .[3]

---

[1] نور الدين ايلال , المرجع السابق , ص 37.

[2] بثينة قروي , بشرى بن قويسم , المرجع السابق , ص 54.

[3] نور الدين ايلال ,المرجع السابق, ص 39.

أما الفئة الثانية فكانت تدعوا إلى دعم سياسة الكولون فكان الدكتور وارني الناطق الرسمي بإسم هؤولاء بالجزائر , لكن إسماعيل أربان الذي كان مستشارا للإمبراطور , كان يؤمن بفكرة إحتفاظ العرب بالأرض لأنهم اكثر إرتباطا بها في الزراعة و الرعي إيمانا منه بإرتباط الجزائر بفرنسا , ومن السانسيمونيين الإدماجيين "دوفال" الذي ذهب إلى القول بإستحالة فصل الجزائر عن فرنسا فهي جزء لا يتجزأ منها إذ قال :"ستكون الجزائر مملكة فرنسية و ليس مملكة عربية , مستعمرة فرنسية و ليس أوروبية , حامية فرنسية و ليس معسكرا فرنسيا ".[1]

ففي عام 1864م , أرسل المعمرون مندوبين و ممثلين عنهم إلى فرنسا لعرض مطالبهم ,لكن الإمبراطور رفض إستقبال هؤلاء وبقيت مطالبهم دون رد , سبقها بنحو عامين , عريضة تحمل 2000 توقيع , توضح مطالب استقلالية و أخرى إدماجيه , أودعتها في مكتب الإستعلامات .

أن الموقف السلبي للإمبراطور من المندوبين ومن العريضة زاد في هيجان أوروبيو الجزائر خاصة بعد رسالته تلك التي خيبت امالهم , الشيء الذي زاد في حركة الإحتجاجات التي أصبحت تحارب علانية سياسة الإمبراطور .[2]

[1] نور الدين إيلال , المرجع السابق , ص 39.

[2] بسمة غربي ,المرجع السابق , ص 75.

و حملوا العسكريين مسؤولية الازمة التي حلت بالبلاد ما بين (1868-1869م) , كما اعتبروا أيضا الملكية المشتركة للأرض سبب البلاء , و تجنبا لهذه الأزمات رأت الإدارة الفرنسية بوجوب تنظيم الملكية الفردية و تسهيل إنتقالها و بذلك رأى المعمرون بأن ذلك سيخرج الجزائر من وضع سيء إلى أحسن و هذا يمكن الأوروبيين من الحصول على أراضي الجزائريين بسرعة , و إحتواءا لغضب الكولون تضمن تقرير لجنة مجلس الشيوخ على لسان الكونت "كازابيانكا" وعود يؤكد فيها على عطف الأوروبيين على مواطنيهم و حماية الإمبراطور لهم و مساعدة كبار الدولة لن تخيب امالهم و طموحاتهم في الجزائر .[1]

3-موقف العسكريين

لما أنتخب لويس نابليون كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في 1848م إنتهج سياسة خاصة حسب مزاجه حيث كان ساعيا للمحافظة على الأمن و الإستقرار و التخلص من أعدائه و العمل على كسب ولاء الجيش و الشرطة و كبار المسؤولين بالدولة .

إلا أن مجيء نابليون الثالث بعده جاء بسياسة إستعمارية جديدة إتجاه الجزائر تتسم بالتقلب و الإضطراب حيث قام بإنشاء إدارة جديدة تحت إسم وزارة الجزائر و المستعمرات سنة 1858م إلا أن هذه الأخيرة فكت سنة 1860م ,[2]

[1] بثينة قروي , بشرى بن قويسم ,المرجع السابق , ص 54.

[2] عمار بوحوش , المرجع السابق , ص 126.

ورغم ذلك لم يكن عائقا لدى نابليون فكرة إنشاء المملكة العربية التي كانت مؤيدة من طرف العسكريين .

ظل هذا الأخير مستصغرا أصحاب الأرض وميالا لسياسة الإستيطان ففي رده على رسالة الإمبراطور المؤرخة في 25 نوفمبر 1861 , ضم هذا الأخير صوته إلى بقية المحبين لسياسة التغيير لصالح الكولون حيث صرح في رسالته هذه بمايلي :" **يجب ان يكون العربي المسلم الذراع ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون راس الإستيطان** ".

فكان موقف العسكريين واضحا ولم يلق قانون 1863م تجاوبا كبيرا و ظل هؤلاء يدافعون على مصالح الكولون , ففي إحدى جلسات المناقشة تكلم الجنرال شارون بإسم الكولون مطالبا بإدارة خاصة و تمثيل كولونيالي شبيه بما يتمتع به الإنجليز في مستعمراتهم [1].

وفي تقرير سري لعام 1870 كتب الجنرال voulgrenat بان سيناتوس كونسلت هو نتاج فطنة سياسية طرحت قمة غضب حقيقي لأنه جاء مخيبا للعديد من الرغبات [2].

[1] نور الدين إيلال , المرجع السابق , ص 36.

[2] نور الدين إيلال , المرجع نفسه , ص 37.

4-موقف الصحافة

عبرت الصحافة الفرنسية عن موقفها إتجاه المرسوم المشيخي في العديد من المرات ,كما طرحت إنشغالات الكولون في الجزائر و شكت أحوالهم , سواء تعلق الامر بصحافة المتروبول مثل صحيفة le temps التي كان يديرها كليمون ديفرنوا و صحيفة "la presse" التي كان يرأسها تولغوي الذي كان محافظا في قسنطينة و صحيفة" فرنسا " لصاحبها جون كوهين ,الى جانب الصحابة المتروبولية , كتبت أيضا الصحافة الجهوية في موضوع الملكية ,من بينها جريدة le nouvelliste الذي كان مقرها مرسيليا و جريدة "بريد مرسيليا " و يومية le progrés lyon .

ويبدو أن الصحافة المعادية لسياسة نابليون الثالث بشأن الملكية , قد لقيت تأثيرا من قبل الكولون الرأسماليين و العسكريين , فقد كانت هذه الأخيرة تدعو إلى العرائض مدعمة بذلك الكولون و مدافعة عن حقوقهم المزعومة في الجزائر .

ومن الصحفيين من أبدى موقفا معتدلا من ذلك , أمثال سوزان ديستارن و هنريات شاندي في رأيهما السيناتوس كونسيلت حماية للملكية الجماعية للأعراش و العمل على تطبيقه يتطلب عملية مسح دقيقة و طويلة كما أنه يرمي إلى سياسة تعاون مع العرب .[1]

[1] نور الدين إيلال ,المرجع السابق, ص 41.

5-موقف الجزائريين

إن أغلبية الجزائريين رفضوا هذا المرسوم لأنه عمل على أحداث تغييرات جذرية على الطبيعة الإجتماعية التي تعود عليها الأهالي , فمعظم الأهالي لم يسبق لهم معرفة أسلوب العمل في إطار الملكية الفردية , و لم يفهموا الأهداف البعيدة للمرسوم ولا طريقة تطبيقه ,بل حتى بعض أعيان الأهالي و القيادات العربية لم تفهم جيدا محتوى المرسوم .[1]

غير أن ماأحدثته هذه السياسة من تقنين و نهب ممتلكات الجزائريين و ماأحدثته من تغيرات على الأنظمة الإقتصادية و الإجتماعية التي كانت سائدة ومتعارف عليها في المجتمع الجزائري , بسبب ذلك جاءت ردود الفعل الجزائرية في مظاهر مختلفة منها المقاومة المسلحة و الهجرات , كذلك عمليات الإنتقام التي تعرض لها المعمرون و عملاء الحكومة الفرنسية من طرف الجزائريين .[2]

وعن الرفض القاطع لهذا القانون يكفينا استشهادا بالحركة الإحتجاجية التي قامت بها قبيلة أولاد رشاش خنشلة إحدى قبائل الإقليم القسنطيني , حيث نادى أعيانها و مشايخها معربين عن أسفهم و استيائهم لصدور هذا القانون , و أكدوا بقوة عن موقفهم الرافض لهذا القانون [3]

---

[1] إبراهيم لونيسي , المرجع السابق , ص 149-150.

[2] فتيحة سيفو,المرجع السابق , ص 178.

[3] بثينة قروي , بشرى بن قويسم ,المرجع السابق , ص57.

على لسان أحد مشايخهم قائلا :"**فلا الهزائم التي ألحقها بنا جيش الاحتلال الفرنسي في سهل سبيخة قتل صغار رجالنا , ولا الغرامات الحربية التي فرضتها فرنسا علينا تساوي شيئا في نظرنا , لأن الجراح تشفى وتعالج مقارنة بإنشاء الملكية الفردية و السماح للأشخاص ببيع حقوقهم ضمن الملكية الأرضية الجماعية ,فهذا أمر غير مقبول لأنه يقضي على القبيلة و يزيلها** ...." و ليست الغاية من هذه التكهنات سوى إظهار معارضة الفلاحين الجزائريين الشديدة لتفكيك فرنسا للقبائل و تجريدها من أراضيها [1].

ومن هنا يمكننا القول بأن الجزائريين قد عارضوا قانون الأرض 1863م حيث كان أسلوب كتابة الشكاية أو العريضة إستراتيجية مميزة إتخذها أبناء الأرض للتعبير عن رفضهم و إستيائهم و للدفاع عن وجودهم , فالأرض لم تكن مجرد رزق لهم , بل كانت رمزا للتاريخ , الشرف ,الوطن , الهوية .[2]

[1] بثينة قروي , بشرى بن قويسم ,المرجع السابق , ص57.

[2] فتيحة سيفو , المرجع السابق , ص 178.

المبحث الثاني : إنعكاساته على المجتمع الجزائري

❖ الإنعكاسات الاقتصادية

لعبت التشريعات العقارية الإستعمارية دورا بارزا في هدم البنية الإقتصادية التي كانت تعرفها الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي [1], حيث أن أول مبادرة قامت بها فرنسا هي إلحاق الجزائر لها سنة 1834م , ليتم بعدها توزيع الأراضي على المستوطنين و طرد الجزائريين من أرضهم , مما نجم عنها معانات شديدة للجزائريين من مجاعات و فقر , في المقابل كان المستوطنون لا يكترثون بشيء سوى تحقيق منفعتهم الخاصة ,حيث كان هدفهم الوحيد هو إنتفاع السوق الفرنسي .[2]

حيث عملوا على تشجيع الإستثمار في الجزائر , فقد تم إستثمار 167 مليون فرنك في الفترة الممتدة (1830-1840) ,كما عملوا على تشجيع الشركات الرأسمالية لإستغلال الجزائر [3] , و قاموا بإلغاء النقود العثمانية و إنشاء بنك الجزائر فرنسا ,و صك عملة إستعمارية بموجب قانون 1 اوت 1851م .[4]

---

[1] عدة بن داهة , **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر ج1** , المرجع السابق , ص 21.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 88.

[3] بثينة قروي , بشرى بن قويسم , المرجع السابق , ص 58.

[4] بشير بلاح , المرجع السابق , ص 160.

أما المرحلة الممتدة ما بين 1860-1871م فقد أصبح نظام بيع الأراضي هو النظام السائد و الغالب بموجب قانون 25 جويلية 1860م ,حيث أصبحت عملية البيع تخضع لقاعدة السعر الثابت , و في حالات إستثنائية تباع بالتراضي أو في المزاد العلني , لكن نظام التنازل المجاني أصبح يمثل الأراضي البعيدة فقط ليلغي هذا النظام بموجب قانون 30 سبتمبر 1864م [1], لكن في سنة 1871م عاد العمل بنظام التنازل المجاني كما كان معمولا به سابقا في سنة1860م, في هذه الفترة تدفق المستوطنين على الجزائر و حصل هؤولاء على 100 الف هكتار , و في هذه الأثناء بدأت عملية إقامة القرى الإستعمارية للإستقرار فيها و الإستثمار و ذلك بناءا على التسهيلات التي وجدها المستوطنين من مساعدات (من خدمات و تخفيض الضرائب) ثم إنتشرت التجمعات السكانية بالمدن و الأرياف .[2]

بعد صدور القرار المشيخي أو قانون الأرض سنة 1863م , تم تأسيس لجان التحديد التي توصلت الى تحديد 6833.751 هكتار من الأراضي العرشية حيث شملت 374 عرش من اصل 643 , [3]

[1] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 88.

[2] بثينة قروي , بشرى بن قويسم , المرجع السابق , ص 59.

[3] المرجع نفسه , ص 59.

حيث إستطاعت فرنسا أن تضع يدها على 180 ألف هكتار , وقد استهلك المعمرين هذه الأراضي التي إستحوذوا عليها في زراعات تجارية التي تعود لهم بعائد مالي ضخم , والتي تركزت في زراعة الأشجار المثمرة التي برزت في المناطق الجبلية بالقبائل , كما زخرت البساتين بأراضي الفحوص بالمدن الرئيسية كوهران , معسكر , تلمسان , قسنطينة .... ,بالإضافة الى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة كالقطن بنواحي مستغانم , و التبغ بالقرب من الجزائر و عنابة و الأرز في الأراضي المروية بسهول الشلف .[1]

كما نرى أن مدينة البليدة قد كانت مزدهرة بالأشجار المثمرة و خاصة البرتقال و كان بها اكثر من 400 هكتار , أما المدية فكانت بها في الجانب الجنوبي البساتين الكثيفة و الخضراء المكدسة و ما يحيط بها من الهضاب الخصبة فكانت توجد بها الكروم بكثرة و أشجار الزيتون .[2]

كما أن الإقتصاد الجزائري قبل سنة 1830م يرتكز على الإنتاج الزراعي و الرعوي الذي جعل الجزائر قبل الإحتلال بلد تصدر القمح , حيث كان لإتساع مساحة الجزائر دورا بارزا في ظهور هذا النمط الإنتاجي .[3]

---

[1] بثينة قروي , بشرى بن قويسم , المرجع السابق , ص 59.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 89.

[3] عبد الحكيم رواحنة , **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر , جامعة الحاج لخضر , كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإسلامية , باتنة , 2014 , ص 33.

رغم الأساليب العتيقة و الغير متطورة التي تعتمد عليها في الزراعة , فقد كانت تستعمل المحراث و الحرث العميق و الأسمدة الكيماوية ...

حيث كان النوع الزراعي الغالب فيها هو بترك الأرض سنة بسنة أي تسريح "سنة بسنة " , حتى تستطيع أن تجدد كميات الآزوت الضرورية لزراعة الحبوب , وهذا ماأدى إلى إنخفاض مردود الزراعة و الرعي إلى أقصى حد [1].

فهذا النمط الإقتصادي لم يكن منطويا في منظور تطوري و إنما يتكرر عبر حلقة روبينية , فلم يكن يعتمد على معدلات إنتاجية للحفاظ على التوازن بين السنة و الأخرى , وإنما يخضع للتغيرات الدائمة فكانت المساحات الرعوية تتوسع أو تنحصر بحسب كميات المطر أو الأوبئة و عمليات الحرث التي تحددها ملزمات الإقتصاد الإستهلاكي .[2]

إلا أنه يتبين لنا أنها بدأت في التوسع الكبير في زراعة العنب (الكروم) و ذلك بسبب تراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار سنة 1870م الى 1.8 مليون هكتار سنة 1890م في فرنسا نتيجة الإصابات بمرض الفيلو كسيرا phylloxera على أشجار العنب عام 1885م , أي أن فرنسا أرادت أن تعوض خسارتها لهذه الزراعة في فرنسا و ذلك بتوسيعها بالجزائر على حساب محصول القمح الذي كان مصدر أساسي في الزراعة الجزائرية .[3]

[1] عبد الحكيم رواحنة , المرجع السابق , ص 33

[2] شارل روبير أجرون ,المرجع السابق , 671.

[3] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 90.

أما فيما يخص النشاط الصناعي و التجاري فقد بقي متواضعا لا يتجاوز الصناعات التقليدية المحلية اليدوية و بعض الصناعات المعدنية التحويلية المتمثلة في الحرف مثل(صناعة الاغطية الصوفية , البرانس , الفخار , و الأسلحة) إلا أنها تعرضت للتفكيك من طرف السلطات الفرنسية و هو ما أدى الى إنعدام شبه كلي للصناعة التقليدية في حدود سنة 1870م الذي نجم عنه إنقراض اليد العاملة الحرفية في المدن , كما تم إستغلال المعادن كالحديد و النحاس و الرصاص منذ القرن 19م , و كانت اهم المناجم الأولى منجم الحديد مقطع(حديد) غربي عنابة الذي افتتح سنة 1860م و منجم الرصاص و النحاس بكاف أم الطبول بالقالة , الذي بدا العمل به رسميا عام 1858م و قد بلغ إنتاج الرصاص عام 1858م حوالي 800 طن و كانت هذه المواد تصدر خاما لتلبية حاجيات الصناعة الفرنسية , كما تم تأسيس سكك حديدية بين مناجم و موانئ التصدير لتسهيل إستخراج المعادن و تصديرها خاما الى فرنسا [1].

إلا أنه بالرغم من تعرض العديد من نواحي الجزائر للدمار و الخسائر الناجمة عن انتفاضة 1864-1865م , إثر قطع الأشجار , إتلاف المحاصيل , سلب و نهب الثروة الحيوانية , بالإضافة عن الخسائر البشرية , فإن سلطة الاحتلال لم تعف الجزائريين من دفع الضرائب بالرغم من طلب المعارضة عنها . [2]

[1] بشير بلاح , المرجع السابق , ص 160.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 91.

بدأت السنة الفلاحية في أسوء الأوضاع , خلو المخازن من الحبوب و تقلص القطعان و كانت المحاصيل الزراعية في مستوى رديء و مبيعات مكثفة و مفروضة , بالإضافة إلى نقص الأراضي المزروعة و بالرغم من التعويضات التي قدمها الإمبراطور نابليون الثالث عن الخسائر التي ألحقتها الإنتفاضة و التي قدرت 2168226 فرنك إضافة الى المليون فرنك الذي تبرع به الإمبراطور أثناء زيارته للجزائر سنة 1865م , فإن الملاحظ أن هذه التعويضات لم تمس ماعدا الأوروبيين و المعمرين و بعض الأهالي و موظفي فرنسا من الجزائريين , الأعيان , الاشرف , الباشا , الآغوات و القياد و الجنود [1].

كما تجدر بنا الإشارة إلى مشكلة الضرائب التي تعتبر من أحد أخطر المسائل التي تعرض إليها الجزائريين أثناء فترة الإحتلال , لأن الشعب الجزائري خضع لقانون ضريبي خاص دون مقابل يستفيد منه , وكان الأهالي يدفعون الضرائب الفرنسية إضافة الى مجموعة أخرى سميت بالضرائب العربية سنة 1860م حوالي 12 فرنك سنويا و كانت الضرائب العربية (العشور , الزكاة , ضريبة الصخرة , ضريبة الاكواخ و المساكن) في بداية الإحتلال تسلم بشكل عشوائي و كانت تجمع هذه الضرائب عن طريق القياد و شيوخ القبائل تحت تصرف المكاتب العربية في المناطق العسكرية و بواسطة مفتش الضرائب في المناطق المدنية , [2]

[1] بسمة غربي , المرجع السابق , ص 91.
[2] بشير بلاح , المرجع السابق , 161.

كما أمر الكثير من القبائل على تسويق جزء من إنتاجهم لدفع الضريبة و أصبحت الضرائب أكثر إنحطاط على السكان بعد سنة 1870م , إلا أنه عندما حول قسم كبير من القبائل إلى الأراضي المدنية كانت ملزمة بدفع الضرائب تعرف بالسنتيمات الإضافية .[1]

كما شددت المكاتب العربية و البلديات المحلية ضد الممتنعين أو غير القادرين على دفعها فكانت تؤمن أراضيهم و تباع أو يسخروا للعمل لدى المستوطنين أو يتم سجنهم لعدة سنوات , الذي زاد من صعوبة النظام الضريبي على الجزائريين , و بالرغم من ذلك لم تفكر السلطات الاستعمارية الفرنسية في تخفيضها حتى في أوضاع الأزمات الإقتصادية و المجاعات[2] ,

مما أدى إلى إرهاق الطبقة البرجوازية الغنية ولجوء الفلاحين إلى إقتراض الأموال بالربا مما زاد الأمر صعوبة فاضطروا لبيع أراضيهم لليهود و المستوطنين.

و هذا يبين أن الخزينة الفرنسية كانت تجمع أموالها و مواردها من جباية الضرائب التي يدفعها الجزائريين مما عاد بالسلب على الوضعية الإجتماعية للسكان الجزائريين , مما أدى إلى إزدياد معدل الوفيات بسبب سوء التغذية و المجاعة و خاصة مجاعة 1860م-1869م بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الفقر الذي أصبح ملازما للمجتمع الجزائري [3].

[1] بشير بلاح , المرجع السابق , ص 161.

[2] بثينة قروي , بشرى بن قويسم , المرجع السابق , ص 61.

[3] بثينة قروي , و بشرى بن قويسم , المرجع نفسه, ص62.

❖ الإنعكاسات الاجتماعية

كان المجتمع الجزائري قبيل الإحتلال الفرنسي يرتكز أساسا على ازدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب و حرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي , و معنى هذا أن القبيلة التي كانت تمثل الإطار الجماعي السياسي للشعب الجزائري وجدت توازنها ضمن هذه المنظومة يجمعها العامل الديني و الأراضي الزراعية المشتركة و ليس الروابط العائلية البيولوجية أي الإنتماء الى نفس الجد .[1]

كما أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الملكيات الخاصة لم يكن لها وجود , وأن الإستعمار الفرنسي هو الذي نفى وجودها , و إلا من أين كانت مؤسسات دينية و الأوقاف تحصل على مواردها , و كذا العامل الديني كان لهما دخل في ربط المجتمع الجزائري بالأرض –وسطا طبيعيا و اقتصاديا – و بالقبيلة – وسطا اجتماعيا و سياسيا – و هذا ما دفع سلطات الإحتلال إلى البحث عن أحسن السبل التي تفك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين , و من هنا نجدها توجه ضغطها صوب المجتمع الريفي عن طريق سن قوانين عقارية تكسبها شرعية في إنتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها و تجريدهم منها. [2]

---

[1] عدة بن داهة , **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي , ج1** , المرجع السابق , ص 21–22.

[2] المرجع نفسه , ص 23.

حيث بعد صدور قانون سيناتوس كونسيلت 1863 أصيب المجتمع الجزائري بالهدف المنشود من الإدارة الإستعمارية إلا و هو تفكيك القبلي حيث تم تشتيته شظايا قبائل مختلفة .[1]

و من أمثلة ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة الى 16 فصيلة بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى , و قبيلة الفرافة دائرة معسكر – إقليم وهران التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الامبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل , كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة و المقدرة ب 12.556 هكتار و تضمن العيش ل 2385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا و بتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الإجتماعية للشعب الجزائري ,و ضربت و حدته. [2]

حيث أن الإستعمار عن طريق القوانين التشريعية و الحالة المدنية سعى إلى التشتيت القبلي حيث تم إبادة قبائل بأكملها و تشريد الباقي و حظرهم للأراضي السهبية و قليلة الخصوبة .

ومن هنا يتبين لنا أن الإستعمار عن طريق التشريعات العقارية التي أصدرها و الحالة المدنية رمى إلى تفتيت البنية الاجتماعية و التقليدية للمجتمع الجزائري التي تتمحور في القبيلة و الأعراش المشكلة لها . [3]

---

[1] بسمة غربي , المرجع السابق ,ص 81.

[2] عدة بن داهة , **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي , ج1**, المرجع السابق , ص 26.

[3] بثينة قروي , بشرى بن قويسم ,المرجع السابق , ص 63.

حيث شجع العائلات الصغيرة بالمفهوم الغربي , بموجب قانون 23 مارس 1882م **قانون الحالة المدنية** و بواسطة تشجيع الملكية الفردية و التشجيع على الخروج عن حالات الشيوع العامة خلال القرن 19م قامت السلطة الإستعمارية على الإستحواذ و السيطرة على الأراضي العمومية التابعة للدولة العثمانية و مصادرة القبائل الثائرة و الاستيلاء على ممتلكاتهم و نهب الأوقاف التابعة لأماكن العبادة و التعليم و المؤسسات الخيرية و هذا ما أدى إلى اختلال توازن البنية الإجتماعية التقليدية التي كانت الطريق المسدود أمام تعميم الملكية الخاصة .[1]

فإن التوصية بإنشاء الملكية الفردية يهدف إلى القضاء على الملكية المشاعة ,ومن ثم تفتيتها و إخضاعها بمختلف التعاملات التعاقدية و كانت النتيجة توغل العنصر الأوروبي الذي كان يهدف في الإستحواذ على كل أراضي العرش بدليل أن كل الأراضي كانت ملكا للدولة العثمانية وهي من حق الدولة الفرنسية التي خلفتها و ما على الجزائريين إلا الخضوع إلى الأمر الواقع و توزيعها على الأوروبيين .[2]

[1] بثينة قروي , و بشرى بن قويسم ,المرجع السابق ص 64.

[2] عيسى يزير , **السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914م** , مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر , جامعة الجزائر , 2009 , ص 65.

وفي ظل قانون السيناتوس كونسيلت شرعت الإدارة الفرنسية بضم الدواوير إداريا بالبلديات المختلطة , فالأهالي حسب تصورهم لم يرتقوا إلى المستوى المطلوب الذي يمكنهم من تسيير شؤون بلدياتهم الوهمية ومن خلال ذلك جاء ربط الدواوير بالبلديات المختلطة من أجل تعويد الأهالي و هذا ما أدى إلى زيادة عدد الدواوير بالبلديات المختلطة المشكلة من طرف الإدارة الاستعمارية في مختلف المناطق .[1]

وهو ماسيوضحه الجدول التالي :

المقاطعة	أسماء القبائل	عدد سكانها	مساحتها بالهكتار	عدد الدواوير التي تم انشاءها
الجزائر	حسني بن علي	4.600 نسمة	22.552	6
وهران	هشام بن داروغ	1.822 نسمة	4.567	2
قسنطينة	أولاد عطاية السواحلية	4.444 نسمة 1.968 نسمة	14.050 7.304	6 4

[1] بثينة قروي , و بشرى بن قويسم , المرجع السابق ص 64.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن قانون سيناتوس كونسيلت قد إستهدف أساسا القبائل الكبرى ذات الإمكانيات الهامة , كما إستهدف القبائل ذات الإمتداد الجغرافي الواسع حيث أن مجموعة المساحة التي تشملها هذه القبائل الأربعة فقد تجاوز 47 الف هكتار .

من خلال تقسيم هذه القبائل الى 18 دوارا تبين مصلحة الإدارة الإستعمارية في تفكيك القبائل الكبرى نتيجة إضعافها , كما تم تحديد حوالي 32 قبيلة على مستوى القطر الجغرافي الجزائري , منها 10 قبائل في مقاطعة الجزائر , 11 قبيلة في مقاطعة وهران , 11 قبيلة في مقاطعة قسنطينة , و هذا من إجمال 1200 قبيلة جزائرية المعنية بعملية التقسيم , وقد تمت العمليات الأولى بتماطل نظرا للعراقيل التي واجهتها منها قلة اللجان الإدارية المكلفة بتنفيذ العمليات , حيث كانت محددة بلجنتين لكل مقاطعة .[1]

ومن هنا يتضح أن الجزائريين فقدوا 37 % من مساحة أراضيهم إضافة الى توسع الملكية الفردية (ملك) و أصبحت عرضة للتصرف فيها و هو ما يعني في إمكانية إنتقالها إلى الأوروبيين في الحالات التي تحاصر فيها العراقيل المالية للفلاحين الجزائريين .[2]

[1] صالح حيمر , **السياسة العقارية في الجزائر 1830-1930** , المرجع السابق , ص 127.

[2] بسمة غربي , المرجع السابق , ص83.

ومن خلال ذلك إنتقلت مساحات كبيرة من الأراضي إلى السلطات الإستعمارية و الكولون بلغت حوالي 6 ملايين هكتار سنة 1866م , منها 508000 من الأراضي الزراعية للكولون , وهنا يتضح تحول كبير من الجزائريين من ملاكين إلى عمال في حقولهم لا يتقاضون سوى ما يلبي حاجياتهم حيث إضطر الكثير ممن إحتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الإقتراب لشراء البذور من الأوروبيين أو الياهود بفوائد بلغ بعضها الى 20% شهريا أي 240% سنويا .[1]

وهذا ما أدى الى صدور العديد من المراسيم التي سوف تخضع لقانون السيناتوس كونسيلت منها مرسوم 22 مارس 1865م الذي عين 124 قبيلة على مستوى القطر الجزائري و مرسوم 12 أوت 1865م الذي عين 32 قبيلة و قرار 20 جانفي 1866م الذي عين 73 قبيلة[2] , فبعد أن كانت القبيلة هي نواة المجتمع الجزائري و إطاره التنظيمي الذي إستطاع التصدي في وجه المخطط الإستعماري , فعملت فرنسا على تهديم النظام القبلي حيث قامت بتفكيك القبيلة إلى أعراش و من ثم إلى دواوير و عائلات , و تقسيم الممتلكات الجماعية بين دواوير و عائلات لتتحول إلى ملكيات فردية خاصة .

وبعد ذلك تشجيع الخماس على ترك الفلاح الجزائري لأراضيه و العمل في المستثمرات الأوروبية و هذا ما أدى إلى بروز الأمراض و الأوبئة و المجاعات .[3]

[1] بشير بلاح , المرجع السابق , ص 127.

[2] صالح حيمر , المرجع السابق , ص 127.

[3] بثينة قروي , و بشرى بن قويسم , المرجع السابق , ص 65.

ففي سنتي 1863-1869م حصل جفاف و هجمة جراد و حدوث زلزال مدمر وهذا ما أدى بالجزائريين إلى المجاعة لحقت بهم إلى أكل بعض جذور الحشائش و أوراق الشجر و الإعتداء على المستوطنين ليسجنوا لعلهم يجدون ما يأكلون خلف قضبان السجون .

و يضيف الاب برزي قائلا : " **أنه لا يصعب علينا التعرف على العدد الحقيقي للضحايا** "وهو يقدره بحوالي 250 ألف ضحية بالنسبة للمجاعة التي ضربت الجزائر 1867-1869 و تذكر جريدة المرشد الجزائري بان العدد بلغ 128812 ضحية في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1868م . [1]

[1] بسمة غربي ,المرجع السابق , ص 86.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما سبق نخلص إلى القول بأن قانون السيناتوس كونسلت لم يكن قانونا عقاريا عاديا ، فمن خلال تطبيقه أرادت سلطات الإحتلال مواصلة عملية الإستيلاء على أراضي الجزائريين، واختراق القبيلة التي شكلت حاجزا في وجه التوسع الفرنسي، ولم يكن لهذا القانون أبعادا سياسية فحسب، إنّما أراد منظرو السيناتوس كونسيلت العقاري، توجيه المسألة العقارية في الجزائر بما يخدم المصالح الفرنسية الرأسمالية.

إستخلصنا في الأخير النقاط التالية :

- أن نابليون الثالث بسبب نسبه للعائلة النابليونية مكنه من تقلد منصب إمبراطور بالجزائر وهو ما ساهم في إنتهاجه سياسة خاصة بالجزائريين و ذلك عن طريق سن مجموعة من القرارات و الإجراءات التي كانت لصالح المعمرين و تتعارض مع مصالح الجزائريين .
- أن فكرة دمج ملكية الجزائر بفرنسا ليست وليدة 1863م بل فكرت فيها الإدارة الفرنسية منذ دخولها الجزائر .
- أن الرسالة التي بعثها نابليون الثالث إلى بيليسي 1863م و التي أعلن فيها بأن الجزائر هي مملكة عربية و خير دليل على ذلك قانون السيناتوس كونسيلت 1863م الذي شكل نقطة تحول بارزة في الملكية العقارية بالجزائر و تطبيقه الذي مكن من تفكيك الملكية الجماعية إلى ملكية فردية يستطيعون سلبها بسهولة .

الخاتمة

- ومن الأهداف التي خلص إليها القانون هي تفكيك المجتمع الجزائري المتماسك .
- أما بالنسبة للمواقف حول القانون فكان بعض منها مؤيدا للإدارة الإستعمارية والبعض الآخر معارضا فقد كانت أطماع المعمرين في الجزائر بلا حدود وذلك بالإستيلاء على أكبر عدد من الأراضي .

أما موقف الجزائريين من القانون كان غير واضح لعدم وجود براهين رسمية إلا أنه كانت هناك بعض المراسلات و العرائض التي كشفت عن موقفهم المعارض و خاصة أنه يمس الأرض و هي شيء ضروري في حياتهم .

- أما الإنعكاسات التي مست جميع جوانب المجتمع الجزائري خاصة الإجتماعية و الإقتصادية من خلال :
  - توسع الإستيطان الأوروبي و سيطرة المستوطنين على كل القطاعات الحيوية في الجزائر .
  - تشويه بنية الإقتصاد الجزائري و إلحاقه بالإقتصاد الفرنسي .
  - إفقار الجزائريين و إنخفاض مستويات معيشتهم الى حد أدنى .
  - ثقل الضرائب المفروضة على الجزائريين من كل ناحية و التي أدت بهم الى حد التخلي عن أراضيهم مقابل دفعهم للضرائب و لجوئهم الى المناطق القاحلة او المفروضة عليهم .

قائمة الملاحق

ملحق رقم1 : صورة لنابليون امبراطور فرنسا.

http: H Bahrain forums.com www.achkaboimilat.com

ملحق2 : صورة الماريشال بيليسي

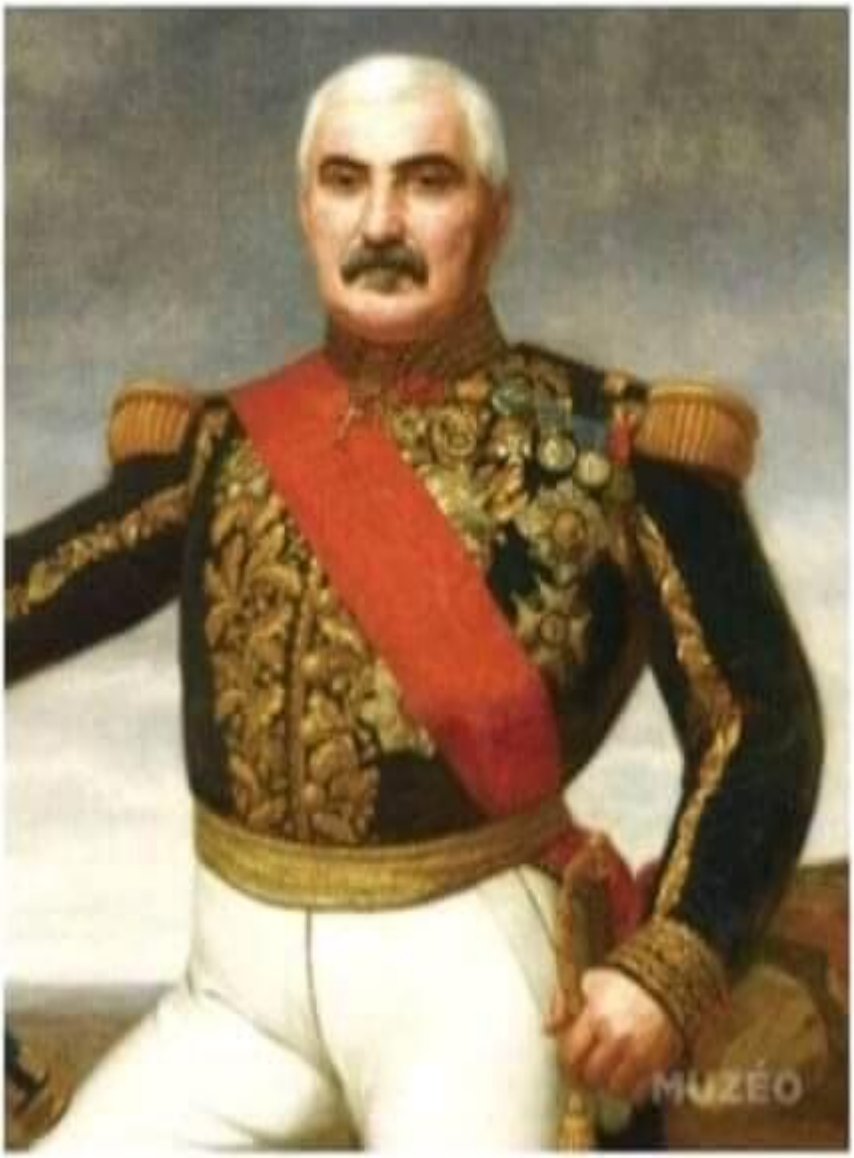

1 – Amar Belkhoja : Barbarie coloniale en Afrique, préface de Djilali sari, Editions ANEP,Alger, 2010,p161.

ملحق رقم 3 : من رسالة نابليون الثالث الى سعادة المرشال بيميسي بتاريخ 16 فيفري 1863.

... ولو قيل أن العرب لا حقوق لهم في ملك أراضيهم، وإن سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الأراضي وأننا ورثنا منه ملكها بمجرد أمر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية أساسها كبير الترك أن ذلك محال، ولو كان قصد الدولة انجاز هذا الأمر المكروه ووجب عليها أن تطرد العرب كلهم من أوطانهم وتشردهم في الصحراء كما وقع للأجيال المتوحشين من بلاد أمريقة الشمالية حين دخلها بعض أمم النصارى في القرون الماضية، شردوهم من البلاد المعمورة إلى المفاوز لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للإنسانية وغير ممكن في زماننا. فنطلب الآن الوصايل لاصلاح خاطر العرب وأمالة قلوبهم إلينا لأنهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة في بعض أمور الفلاحة. وقد علمنا أن قانون من قوانين شرعنا مورخ سنة 1850 يتضمن اقرار حقوق العرب في أملاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها، والآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب، ونبدأ بالنظر في أوطان الأعراش وحدودها ثم تقسم كل وطن أقساما بين الدواير حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الأملاك وتعيينا لأصحابها شخصا شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط، ثم عند إقرار العرب في أملاكهم إقرارا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما إن شاء الله وذلك انفع من القهر في تأليف قلوب العرب واصلاح لنفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا ثم ان بلاد الجزاير مساحتها واسعة جدا والمحصولات التي يمكن استخراجها منها كثيرة. فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها

مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوايده وحاجاته. أما العرب فلهم تربية الخيل والأنعام مع الاستغلال بما سهل من أمر الحراثة، وأما النصارى المميزين بالفهم والنشاط في العمل فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتغوير المياه والغدران وحفر القناوات والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة في اصلاح مر الفلاحة ونشء المصانع والمعامل الدالة على ترقى الحراثة أو مصاحبة لها ما الدولة فلها النظر والعمل في المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد باحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل في معاملاتهم، وعلى الدولة أيضا موافقة سعى الجماعات التي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوايد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها في تعمير البلاد بإقامة القرى الجديدة واصراف ما لها في جلب السكان إليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر في حال المساكين الذين انعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المرشال مقصودنا في شأنالجزاير وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية يعني ماوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة، لأنى امبراطور العرب وامبراطور لفرانساويين معا....

عبد الحميد زوز، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ,ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 382 383

ملحق رقم4 :النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت بالفرنسية

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

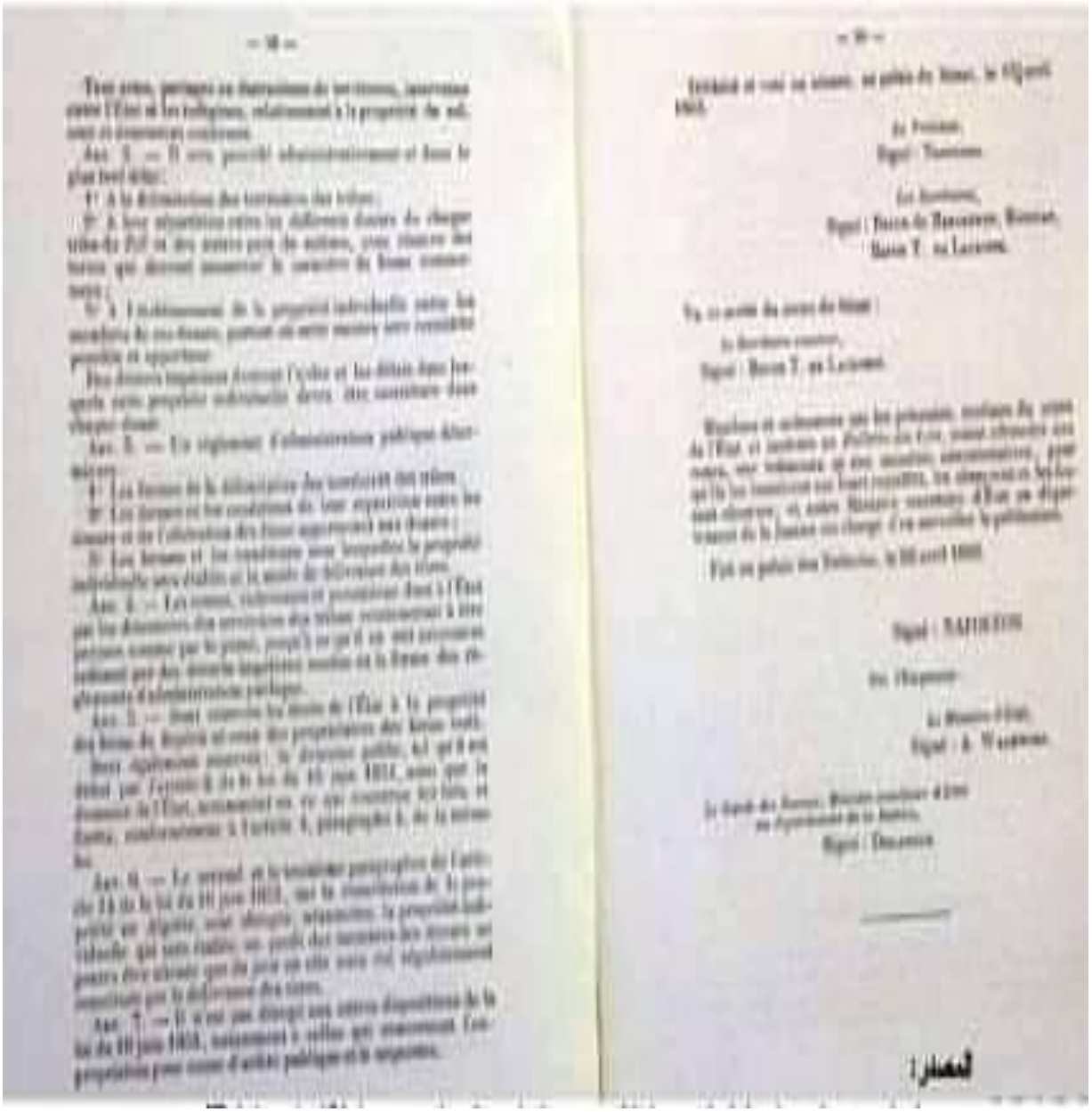

.صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر, المرجع السابق ، ص316.

الملحق 5 : النص الكامل لقانون السيناتوس كونسيلت 22 افريل 1863م بالغة العربية .

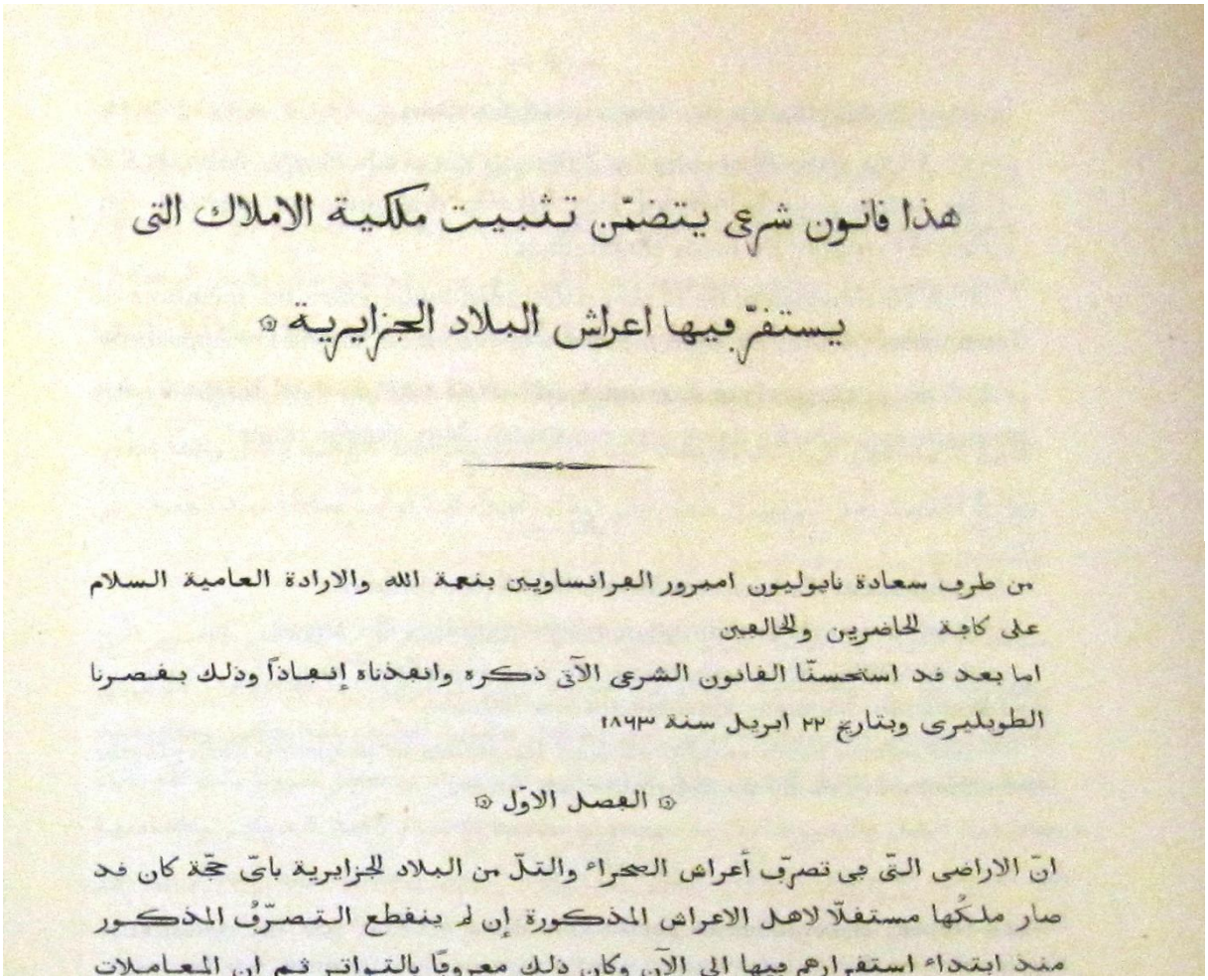

هذا قانون شرعي يتضمّن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقرّ فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والخالفين
اما بعد فد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا
الطوبليري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية باتي حجّة كان فد
صار ملكُها مستقلّا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّفُ المذكور
منذ ابتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفًا بالتواتر ثم ان المعاملات

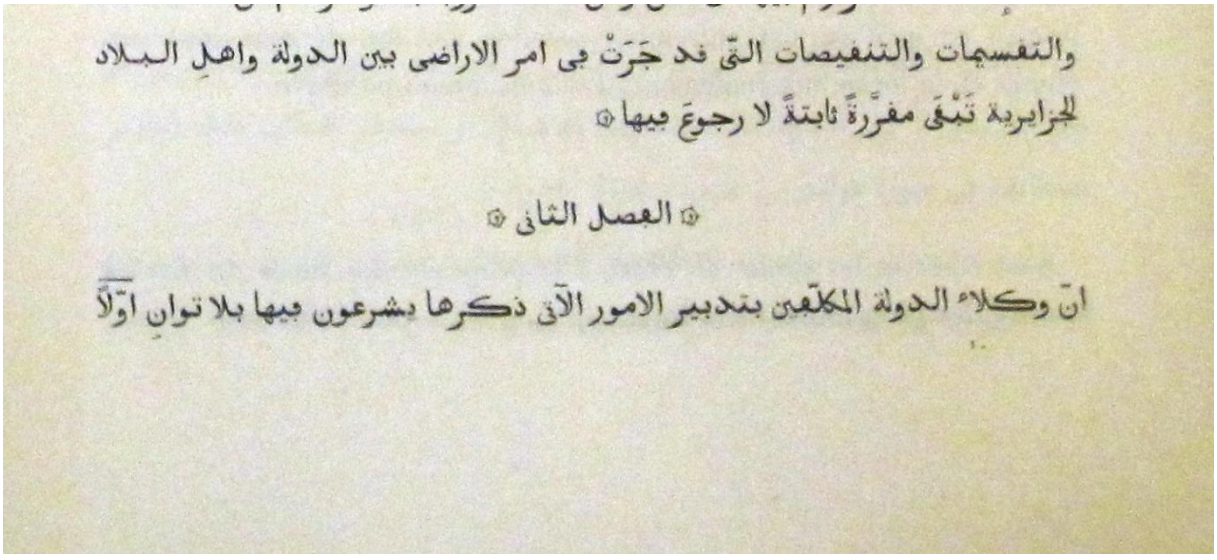

والتقسيمات والتنفيصات التي فد جَرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهلِ البلاد
الجزايرية تَبْقَى مقرّرةً ثابتةً لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

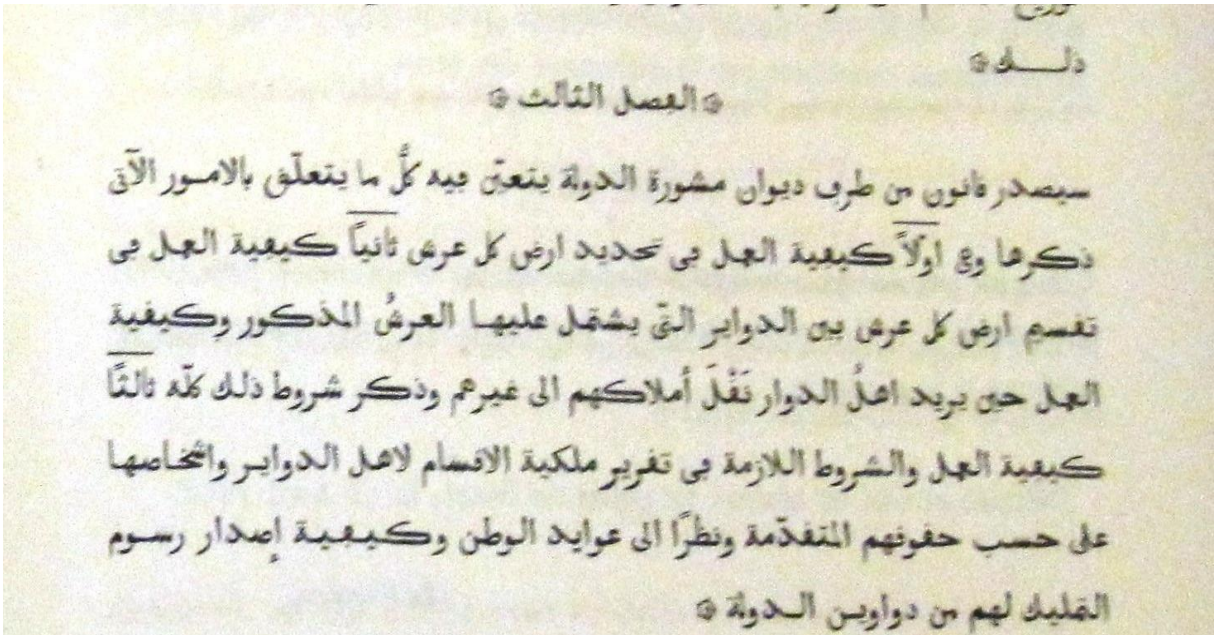

ذلـــك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر واشخاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

ان المطالب الخزنية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراش المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوقَ الدولة في أملاك المايلك وحقوقَ كل من كان مستقلاً بملك عقاره لا تغيّر

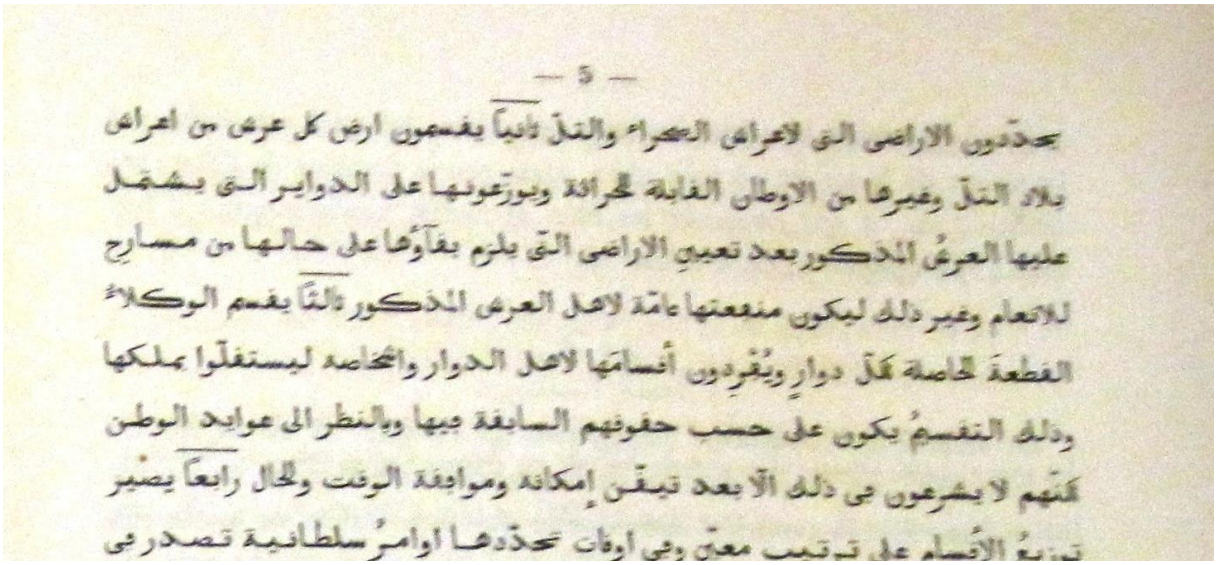

— 5 —

يحدّدون الاراضي التي لاعراض الصحراء والتلّ ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراش بلاد التلّ وغيرها من الاوطان القابلة للحراثة ويوزّعونها على الدوايـر التي يشتغل عليها العرش المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكلّ دوارٍ ويُفرِدون أقسامها لاهل الدوار واشخاصه ليستغلّوا بملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن لكنّهم لا يشرعون في ذلك الّا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يصيّر توزيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في

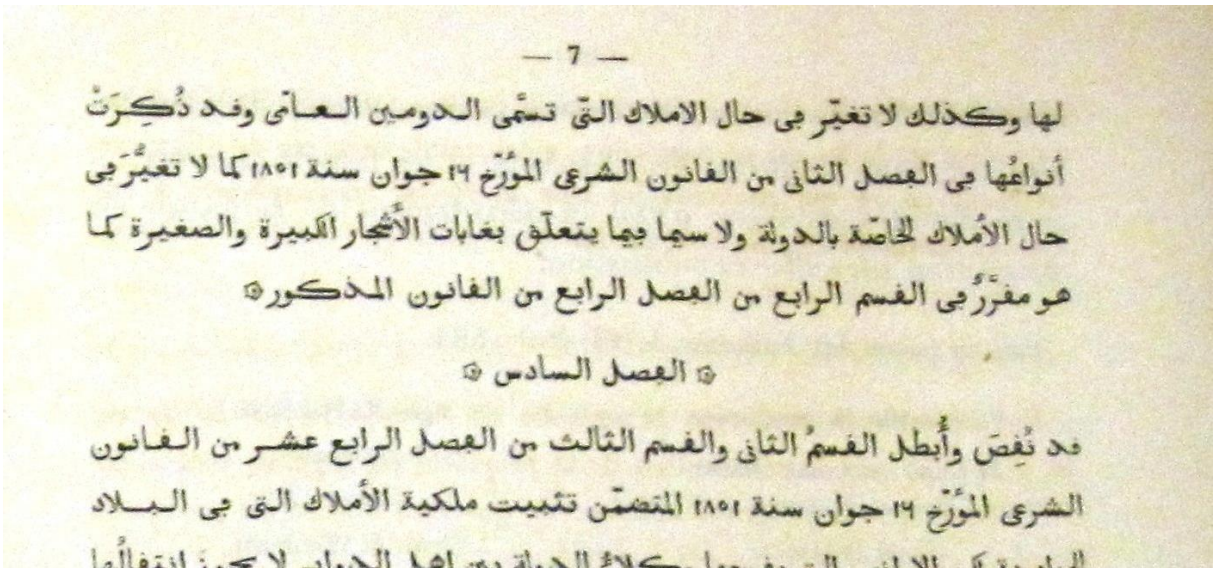

— 7 —

لها وكذلك لا تغيّر في حال الاملاك التي تسمّى الدومين العـامّي وقد ذُكِرَتْ أنواعُها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرّخ ١٦ جوان سنة ١٨٥١ كما لا تغيُّرَ في حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطل القسمُ الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعي المؤرّخ ١٦ جوان سنة ١٨٥١ المتضمّن تثميت ملكية الأملاك التي في البـلاد

صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية، المرجع السابق, ص 313.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر و المراجع بالعربية

1- اندري جوليان شارل,**تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)** , تر : معهد العرب العالي . دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر ,2008 .

2-بلاح بشير, **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989م** , دار المعرفة , الجزائر , 2006 .

3- بن داهة عدة, **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962, ج1**, المؤلفات للنشر و التوزيع , الجزائر , 2013.

4- بن داهة عدة,**الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 , ج2** ,المؤلفات للنشر و التوزيع ,الجزائر , 2013 .

5-كمال بن صحراوي , **معجم المقاومة الجزائرية عند بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19م – أماكن – احداث , معارك**, منشورات الفا للوثائق , الجزائر ,2020.

6-بوحوش عمار , **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م** , دار الغرب الإسلامي , بيروت .

7-بوعزيز يحي, **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954م** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2007 .

8-زوزو عبد الحميد , **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث** , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر , 1984.

9-عباد صالح, **الجزائريين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**, ديوان المطبوعات الجامعية , قسنطينة , 1984.

10- عبيد مصطفى, **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر 1833 1870 دراسة في مشاريع و نشاط السانسيمونيين بمصر و تجربة توماس إسماعيل اوربان و اثرها في الجزائر** , دار المعرفة الدولية , الجزائر, 2013.

11- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر -1919) 1815)**، دار المعرفة الجامعية , 2000 .

12- عميراوي احميدة, **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث** , دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر , 2005.

13- عوض أحمد حافظ ، **نابليون بونابرت في مصر**، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،2012.

14- قاسم محمد ، حسني حسين، **تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا(من عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى)**,مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، ط6, 1929 .

15- قداش محفوظ, **جزائر جزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954** ,تر : محمد العربي , منشورات ANEP, 2008.

16- يحي بوعزيز, **كفاح الجزائر من خلال الوثائق** , دار البصائر , الجزائر , 2008.

المصادر و المراجع باللغة الأجنبية

1-A-Rey Goldzeiguer ,le naume arabe,la politique Algèrienne de napolèon 3,1861-1870, Alger , 1977

2-CH.A ,Julien.Histoire de l'algerie contemporaine ,paris ,1964..

المجلات

1- بوعزيز يحي , "**سياسة نابليون اتجاه الجزائر من خلال أقواله و رسائله 1852-1870** ",مجلة الثقافة , العدد 50 , افريل , 1979 .

2- حيمرصالح ،" **قانون سيتانوس -كونسيلت 1863 م حول الملكية العقارية في الجزائر, قراءة تاريخية**"، مجلة العصور، ع18, جانفي،2012.

3- طرشون نادية ، "**سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث**"، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، العدد 26 مارس 2017, السنة التاسعة.

4-عبيد مصطفى ,"**دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث الى الماريشال بيليسي** ,بتاريخ 06 فيفري 1863م" , مجلة مصادر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 , العدد 25, جامعة المسيلة , 2012 .

الملتقيات

1-بن داهة عدة ، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي*1830 -1872***، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م , منشورات وزارة المجاهدين , الجزائر، 2007 ..

2-سيفو فتيحة ,**عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية** ,اعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830-1962) , منشورات وزارة المجاهدين , الجزائر , 2007.

3-لونيسي ابراهيم ، **الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري** ، الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007 .

4-ملاخسو الطاهر ، **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية1830-1962** ،اعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 .

الرسائل الجامعية

1- احمد بهاليل هدى, سارة عمراوي , **السياسة العقارية الفرنسية و تأثيرها على المجتمع الجزائري (1830-1900)** ,مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة 8 ماي 1945 , قالمة , 2020 .

2- ايلال نور الدين, **قانون السيناتوس كونسيلت و أثره على الملكية و السكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914م),** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر , كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية , جامعة الجزائر , 2007.

3- بلقاسم ليلى ,**تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف و سهل مينا) فيما بين 1863-1900,** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ,تخصص التاريخ الحديث و المعاصر , جامعة احمد بن بلة , وهران , 2018 .

4- بولقرون فوزية ,بودرع ثلجة ,**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1840-1940),** مذكرة لنيل شهادة الماستر ,تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر , جامعة 8 ماي 1945 , قالمة , 2011 .

5- حوادسي ياسمين , صغير حفصة ,**السياسة الاستعمارية بالجزائر على عهد نابليون الثالث 1852-1870م** ,مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ,تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة العربي بن مهيدي , ام البواقي , 2021.

6-حيمر صالح , **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930),** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ,جامعة الحاج لخضر ,باتنة , 2014م.

7- رواحنة عبد الحكيم, **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر , جامعة الحاج لخضر , كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإسلامية , باتنة , 2014 .

8- عاشوري احلام , دلال دقيش , **منظومة الألقاب العائلية الجزائرية في الريف الشرقي القسنطيني أواخر القرن 19 من خلال أرشيف الحالة المدنية –دوار أولاد ناصر و دوار أولاد جحيش –نموذجا** – , مذكرة لنيل درجة الماستر , تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة العربي بن مهيدي , ام البواقي , 2020 ,

9- عبيد مصطفى,**الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل اوربان) 1812-1884 دراسة تاريخية تحليلية** , مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية , جامعة الجزائر , 2008.

10-غربي بسمة ,**قانون سيناتوس كونسيلت 1863م و آثاره الاجتماعية و الاقتصادية على الجزائر** ,مذكرة لنيل شهادة الماستر , تخصص تاريخ المعاصر ,جامعة محمد خيضر , كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية , 2016 .

11- غنياوي نصيرة ,**اثر عادات و تقاليد المجتمع القبائلي في الحفاظ على الهوية الجزائرية ابان الفترة الكولونيالية (1830-1900)** , مذكرة لنيل شهادة الماستر , تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر ,جامعة محمد خيضر , بسكرة , 2019.

12- قروي بثينة, بشرى بن قويسم , **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (قانون السيناتوس كونسيلت 1863م) نموذجا** , مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة 8 ماي 1845, قالمة , 2020.

13-لفيف فاطمة الزهراء ، سعاد خليفي، **سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر (1852-1870)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى , 2014 .

14- مناصر فيروز , هجيرة بن شعاعة , **القضاء الإسلامي في الجزائر اثناء فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1907م** , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر , تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر , جامعة الشهيد حمة لخضر , الوادي ,2020.

15- يزير عيسى, **السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914م** , مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر , جامعة الجزائر , 2009 .

المواقع الالكترونية

1- فارس كعوان , القرار المشيخي و انحطاط الارستقراطية التقليدية , انظر https://www.academia.edu

الفهرس

الفهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
البسملة	2
الشكر والتقدير	3
الإهداء	4
الاهداء	5
مقدمة	6
❖ **الفصل الأول: ترجمة لحياة نابليون الثالث**	12
○ **المبحث الأول:** نبذة عن نابليون الثالث	13
○ **المبحث الثاني:** سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر	17
○ **المبحث الثالث:** رسالة نابليون الى الماريشال بيليسي	28
❖ **الفصل الثاني: قانون السيناتوس كونسيلت 1863م**	33
○ **المبحث الأول:** ظروف صدور قانون السيناتوس كونسيلت 1863م	34
○ **المبحث الثاني:** مضمون قانون السيناتوس كونسيلت 1863م	39
○ **المبحث الثالث:** اهداف قانون السيناتوس كونسيلت 1863م	46
❖ **الفصل الثالث:ردود الفعل على قانون السيناتوس كونسيلت 1863م و انعكاساته على الجزائريين**	51
○ **المبحث الأول:** المواقف المختلفة حول قانون السيناتوس كونسيلت 1863م	52
○ **المبحث الثاني:** إنعكاساته على المجتمع الجزائري	62
خاتمة	76
الملاحق	79
قائمة المصادر والمراجع	90
الفهرس	99
الملخص	100

الملخص بالعربية

شكل قانون السيناتوس كونسيلت 1863م نقطة تحول بارزة في تاريخ التشريع العقاري الإستعماري الفرنسي في الجزائر و هذا نظرا للنتائج التي ترتبت عنه , و التي مست مختلف نواحي الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للمجتمع الجزائري , وهذا ما أورث الجزائريين وضعية عقارية غير مستقرة من خلال توزيع ملكية القبيلة المجتمعة والمشتركة إلى ملكية فردية و تفريق وتشتيت المجتمع الموحد من الناحية البيئية والهيكل الاجتماعي فكان القرار المشيخي بمثابة العملية الجراحية في بنية تلك القبائل و المجتمع الجزائري عموما .

Abstract

The Senatus Consult law 1863 consituted a prominent turning point in the history of French colonial real estate legislation in Algeria . due to the results that resulted from it , which affected the various aspectes of the social , econimic and political life of the Algerian society ,and this is what left the Algerians with an unstable real estate situation through Distributing the collective and joint ownership of the tribe into individual ownership and the dispersal of the united community in terms of the environment and the social structure , so the Presbyterian decision was like a surgical operation in the structure of these tribes and the Algerian society in general.